



وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى



دراسة الخطة البحثية
لعام 2022/7/1-2023/6/30
الرقم الكودى
3-1-6-2-9

سياسة الشمول المالي ودورها في تحسين أوضاع السياسة الزراعية
لتحقيق أهداف التنمية الريفية والزراعية في مصر

**The policy of Financial Inclusion and Its Role in Improving the Conditions of
Agricultural Policy to Achieve the Goals of Rural and Agricultural
Development in Egypt**

إعداد

أ.د. / إكرام أحمد السيد عبد الرحمن

رئيس بحوث

قسم بحوث السياسة وتقييم المشروعات

أ.د. / محمد عبد الحافظ عبد المطلب

رئيس بحوث متفرغ

قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعي

تحت اشراف

د/ دوعاء ممدوح سليمان

رئيس قسم بحوث التمويل والتعاون الزراعى

مايو 2023

مقدمة:

يعد موضوع الشمول المالي في ظل المتغيرات الحالية ضمن السياسات الهامة التي أصبحت من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها لكي تستمر الحياة والظروف التعاملية في مجال الاستثمار بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة حيث ان اغلب الزراعيين في الدول النامية لا يستطيعون الوصول الى الشمول المالي بسهولة بتكاليف مناسبة، وتعد جمهوريه مصر العربية من ضمن الدول النامية والتي تقابل مشكلات في انتشار النظم الإلكترونية في المعاملات المالية وخصوصا في مجال الزراعة وعلى وجه الخصوص لصغار الزراع والتي تزيد نسبتهم عن 60% من الزراعي المصريين لان نسبة الحيازات المنخفضة أقل من فدان تزيد عن هذه النسبة في أعداد الحائزين، ولذلك كان من الضروري التركيز في الاستبيان على الزراع صغار الحائزين منهم ، لنتحقق من أهمية الشمول المالي لدى الزراع.

ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي عقب الأزمة المالية العالمية عام 2007، حيث تم تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الكفء بالإضافة إلي توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، حيث لا يدخر سوى نحو 25 % من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية. ولا يحصل نصف البالغين في أنحاء العالم، أو نحو 2.5 مليار نسمة على خدمات مالية رسمية، وأن نسبة 70% من هؤلاء السكان بالدول النامية، بالإضافة إلي أن هناك نسبة 82 % من سكان الدول العربية البالغين لا يتوافر لديهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية، وبما يمثل 184 مليون مواطن عربي. أما بخصوص المنشآت فهناك حوالى ما يتراوح بين 16-17 مليون من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية لا يتاح لهم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، كما ازداد حجم المعاملات غير النقدية على المستوى العالمي من نحو 154 مليار معاملة عام 2011 إلي نحو 358 مليار معاملة عام 2013⁽¹⁾، 75 % من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المغالي فيها لفتح حساب مالي. ومن ناحية أخرى شهد العالم زيادة في المعاملات والتسويات المالية بسبب زيادة حركة التجارة الدولية، وحركة رأس المال والعمالة والتعاملات الاقتصادية المحلية والدولية وكذلك بسبب الثورة التكنولوجية. وقد تؤدي هذه الزيادة في حجم التعاملات المالية، إذا ما استمرت في الاعتماد على السداد النقدي- والذي يعتمد على النقود السائلة كوسيلة للدفع -، إلي ارتفاع معدلات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والجرائم المالية بشكل عام. ولذلك فقد اتجهت النظم المالية الرقابية في كل أنحاء العالم إلي الأخذ بسياسات وقوانين وبرامج لتحفيز الحد من التعامل النقدي والانتقال تدريجياً إلي الاعتماد علي الاقتصاد غير النقدي - نظم المدفوعات المصرفية والبريدية والإلكترونية - وتشمل آليات السداد البديلة

(1)<https://www.worldpaymentsreport.com/download>

التحويلات البنكية والإلكترونية، وبطاقات الائتمان، وبطاقات الخصم، وبطاقات الشحن، والشيكات، والصكوك البنكية، وماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونقاط البيع، والنقود المحمولة، والبطاقات الذكية، ومبادرات أخرى خاصة بكل بلد (مثل مدفوعات الدعم عبر الإنترنت في الهند، والتسويات الإجمالية الفورية والتحويلات المالية في نيجيريا)، وغيرها من الوسائل التي تتجنب التعامل النقدي قدر الإمكان. ولا يلغي الاقتصاد غير النقدي في كل هذه الحالات استخدام النقود كلياً بل يقلص عدد المعاملات النقدية إلى أدنى حد ممكن، لما تحققه من كفاءة اقتصادية وسلامة في التعاملات وحد من الجرائم الاقتصادية. كذلك قامت العديد من البلدان ذات الاقتصادات الناشئة بتطبيق برامج مماثلة، تراوحت في مدى نجاحها، ولكن عبرت عن أهمية الموضوع والاتفاق السائد عالمياً حول ضرورة التعامل معه، ومن بين هذه البلدان كينيا ونيجيريا والهند، وتباعاً لذلك أصبح من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة بين جانبي العرض والطلب والشمولية في التشريعات الحالية واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لتعزيز الشمول المالي بين كافة فئات المجتمع، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية، ويهدف ذلك كله إلى تعزيز قدرات ووعي الفئات المستهدفة من المجتمع بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يؤدي ذلك إلى تطوير الظروف الاقتصادية بخفض معدلات البطالة والفقر وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة بشكل ملموس. وعليه، يجب مراعاة تنفيذ هذه الإجراءات ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استناداً إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس هناك نموذج موحد يلائم جميع الدول، فقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على قيام كل دولة بمراعاة خصوصيتها والظروف المحلية ودرجة الوعي المالي المتوفر لدى مواطنيها ودرجة التطور في القطاع المالي عند بناء الإستراتيجية الوطنية، ولضمان فعالية وتوافق الجهود المبذولة في مجال تحقيق الشمول المالي على المدى الطويل فقد اعتبرت المؤسسات المالية الدولية أن وضع استراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي، ومن الممكن أن تكون الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي مستقلة أو جزء من استراتيجية الدولة للتنمية العامة، حيث عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتنقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت

والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

وكما هو متعارف عليه عالمياً، يعتبر التثقيف المالي أيضاً خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث عرّفت منظمة ال (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE المنبثقة عنها بأن التثقيف المالي هو " العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاهية المالية الخاصة بهم"، إضافة إلى ذلك كله فإن الدراسات الميدانية وتحديد الاهداف والتنسيق المنظم بين الأطراف ذات العلاقة وضمان المتابعة والرقابة وتحديد مؤشرات القياس، هذه العناصر مجتمعة تعتبر من الامور الاساسية لضمان تحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدداً من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي أو للتعليم المالي، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2002 ، وتسعى حالياً العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي أو للتعليم المالي وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة حيث برزت أهمية ذلك بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.

المشكلة البحثية: تسعى الحكومة المصرية إلى تسهيل الوصول للخدمات والمنتجات المالية وتوفير خدمات الإقراض مختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة الفقراء والشباب والعمالة الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة والمرأة الغير قادرين على الوصول للخدمات والمنتجات المالية في جميع محافظات الجمهورية وعدم استهداف الاغنياء فقط . عدد كبير من الفقراء لا يستطيع الوصول للخدمات والمنتجات المالية وأصبح من الواضح لها أنه لا غنى عن تدخل الجهات الرقابية لتسهيل وصول المهمشين والفقراء، وتمكينهم من الوصول إلى واستخدام المنتجات والخدمات المالية، إذ يواجه الاقتصاد المصري العديد من الصعوبات لإن الاقتصاد النقدي هو النظام السائد في مصر، إذ تتم معظم المعاملات بواسطة النقود السائلة، كما تجري أغلبية التعاملات في الاقتصاد غير الرسمي Informal Sector"، والذي يُقدر بنسبة 40%(1) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 من خلال أنشطة 2.7 مليون

(1) <http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/66a68ad4.pdf>

مؤسسة وما يقرب من 8 مليون شخص يعملون في هذا القطاع، كما أن نسبة العقارات المملوكة لمصريين وغير المسجلة بلغت 92% وفُدرت قيمتها بتريليون جنيه مصري عام 2014،

الاهداف البحثية: إن الوصول إلي وسائل تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر يسهم في الحد من البطالة والمساهمة في تحسين دخول الأسر الأكثر فقراً، ويحقق أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جراء إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

واستهدفت الدراسة التعرف علي بعض المفاهيم الهامة في مجال الدراسة حتي يمكن الالمام بها ومعرفة أبعادها وتأثيرها علي الفئات المالية المتعلقة بالشمول المالي، و التعرف علي نتائج مناقشات ما جاء بها للاستفادة منها بالتجربة المصري في المجال الزراعي، واستهدفت الدراسة التعرف علي وعي مجمع الريفيين والزراعيين منهم لفهم الشمول المالي وسياسة تطبيقية والترف علي الوعي لدى الزراع عينة الدراسة نحو الشمول المالي، ونظر نتائج تحليل العينة للاستفادة من نتائجها.

بعض المفاهيم :-

الاستبعاد المالي Financial Exclusion من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة الفساد، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار، من خلال الآتي: - التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهم مميزاته، التعرف على تجارب الدول الاخرى للاستفادة منها، زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار، وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، التعرف على الصعوبات واقتراح حلول وتوصيات تساعد على تبنى الشمول المالي من قبل فئات المجتمع المحرومة. وبالتالي يتم تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة، تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالاشتغال المالي، تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق، تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات، ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الادوار والمهام بينهم، ضمان التزام الأطراف الرسمية (الحكومية) بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم، تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية، تحديد آليات لمتابعة وقياس الاداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية. ويعد صغار الزراع من الفئات التي تحتاج الي خدمات الشمول المالي بصفة اساسية لإمكانية الوصول للخدمات الممكن مساندتها فيها.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات من المصادر الثانوية والأولية من خلال عينة طبقية عنقودية عشوائية تم تصميم استمارة تضمنت جميع المؤشرات المطلوبة الخاصة بجانب الطلب، العرض.

حيث اختيرت عينة من الفلاحين والزراع الحائزين لحيازات زراعية من محافظتي سوهاج والشرقية لتمثل محافظات الجمهورية، واختيرت مركزين من كل محافظة واختيرت قريتين من كل مركز اختيرت عشوائيا 20 مفردة من كل قرية من سجل اثنين خدمات، اجري معهم الحوار وملئ استمارات الاستبيان والمصممة خصيصا لغرض التعرف على الوعي المالي وفهم الشمول المالي للتعرف على أثره على نتائج وثقافة الزراعة المصرية وسياساتها كما أجري معهم حوار اللقاء الريف السريع.....مرتين مع كل مجموعة اختيرت من القرية بمعنى أجريت نحو 16 لقاء ريفي سريع لمفردات عينة الدراسة

أهم النتائج:

تعرف التنمية الريفية بأنها استراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي وهي بذلك تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية، تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي^(1,4)

وللتنمية الريفية عدة أبعاد: 1- البعد الاقتصادي: ويهدف لتحقيق نمو اقتصادي تشكل التنمية الزراعية أساسه مع الارتباط بالأنشطة الريفية الأخرى، 2- البعد الاجتماعي: يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع فرص العمل وتضييق الفجوة بين القطاع الريفي والحضري. 3- البعد البشري : ويهدف إلى الاهتمام بالعنصر البشري من تعليم وصحة وإشراكه في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ ، 4- البعد البيئي : ويهدف إلى تحقيق التنمية الريفية دون الإضرار بالموارد البيئية، 5- يمثل توفير التمويل دورا أساسيا في أداء القطاع الزراعي من خلال مؤسسات التمويل المختلفة، وتأتي أهمية المؤسسات التمويلية من ضخامة الاحتياجات المالية التي تتطلبها عملية التنمية الريفية. يقدر إجمالي عدد البنوك في مصر حاليا ب 40² بنكاً، بلغ عدد ماكينات الصراف الآلي في مصر 7290³ ماكينة عام 2014 ، وخلال الفترة من ابريل 2014 -ابريل 2015 ارتفع عدد مكاتب البريد في مصر من 3855 مكتب إلي 3907 مكتب، وارتفع متوسط عدد الأشخاص المستفيدين من تلك المكاتب من 22%إلي 22.13 % ، كما ارتفع عدد المعاشات التي يتم توزيعها بواسطة مكاتب البريد من 4.86 مليون إلي 5.21 مليون، 25٪ من المصريين لا تزال تلجأ إلي الأهل أو الأقارب أو الأصدقاء للحصول على التمويل. لعدم القدرة على الوصول إلي القطاع المصرفي الرسمي خاصة في المناطق الريفية والنائية، أو عدم اعتياد التعامل معه، أو عدم امتلاك المستندات والضمانات المطلوبة للحصول على التمويل المصرفي، مما يترتب عليه اللجوء إلي الوسائل غير الرسمية للحصول على التمويل مثل الأهل والأصدقاء أو تجار الجملة. تعاني مصر من عدم القدرة على الوصول إلي الخدمات المصرفية المناسبة، مع كبر حجم القطاع غير الرسمي "الاستبعاد المالي" مما أدى إلي ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

(1) محمد عبد الحافظ عبد المطلب- كفاءة استخدام القروض الزراعية في مجالات التنمية الزراعية-رسالة ماجستير-كلية الزراعة-قسم الاقتصاد الزراعي -

جامعة الزقازيق -فرع بنها-1992.

(2)<http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/2E8632127-A1D-40D3-B8D1-6ED3C21A152952//BankList.pdf>

(3) <http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/2E8632127-A1D-40D3-B8D1-6ED3C21A152952//BankList.pdf>

دور البنك المركزي المصري في تحقيق الاستقرار المالي:

يعتبر البنك المركزي المصري الجهة الرسمية المسؤولة عن استقرار القطاع المالي والمصرفي لتعزيز الاقتصاد المصري، وضمان سلامة وقوة القطاع المصرفي المصري، تخطيط وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية للنظام الاقتصادي المصري، بالإضافة إلى إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي، وإصدار أوراق النقد. ومن ثم تم إنشاء إدارة مركزية بالبنك المركزي المصري تهدف إلى تحسين مستوى الشمول المالي بمصر.

مفهوم الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي في دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، عام 1993، أوضح فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، تطور تعريف ومقاييس الشمول المالي من تصنيف الأفراد والمؤسسات كمشمولين أو غير مشمولين إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد، وقد عرّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ."

كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه " :العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.".

التثقيف المالي هو " العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم وسف يتم التركيز علي المفهوم في جزء متقدم من الدراسة..

مفهوم الشمول المالي عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صممت خصيص لذلك، ومدعم بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي.

هدف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين Excluded إلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات-المدفوعات-التحويلات المالية-الائتمان-التأمين-المعاشات).

دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لا تقتصر الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء على خدمات البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التآجيري، وغيرها، أي أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يؤدي إلى:

- تحقيق المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات الكامنة في الاقتصاد..- اندماج الفقراء في سوق العمل من خلال توفير فرص عمل لهم من خلال تقديم القروض الصغيرة ومتناهية الصغر من قبل المصارف لهذه الشريحة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة الاعانات الاجتماعية لهذه الشريحة.. - تمكين الفئات المحرومة مثل الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية.. - القدرة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتناهية الصغر.. - زيادة الإنتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية.. - تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي..- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

مؤشرات قياس الشمول المالي: - نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساب مصرفي (جاري /توفير /وديعة).2 و/ أو- عدد الحسابات المصرفية (توفير أو جاري أو وديعة) لكل 10 آلاف مواطن بالغ. و/أو 3-نسبة المواطنين البالغين الحاصلين على أي نوع من التسهيلات المصرفية. و/أو 4- عدد حسابات التسهيلات المصرفية لكل 10 آلاف مواطن بالغ.

5- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملك حساب بنكي (جاري /توفير /وديعة). و/أو 6-نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل قائم. و/أو 7- عدد المواطنين البالغين من حملة بوالص التأمين لكل ألف مواطن بالغ، مقسمة إلى تأمين على الحياة وتأمينات أخرى. و/أو 8- عدد المنتفعين من خدمات التأجير التمويلي بشقيه التشغيلي والمنتهي بالتمليك. و/أو 9- عدد المتعاملين مع السوق المالي على مستوى الجنس خلال حقبة زمنية محددة وحجم التعامل. و/أو 10- عدد نقاط الوصول (فروع ومكاتب المصارف، مؤسسات الإقراض، الصرافين، الصرافات الآلية، نقاط البيع، فروع ومكاتب شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات التأجير التمويلي والمؤسسات المالية الأخرى...الخ).

توجد علاقة تبادلية بين حجم القطاع غير الرسمي واستمرار التعامل النقدي "أي ان انتشار التعامل النقدي والإحجام عن استخدام الوسائل المصرفية والالكترونية للحصول والسداد يؤدي إلى ترسيخ النشاط الاقتصادي غير الرسمي. كما أن اتساع القطاع غير الرسمي يدفع بدوره إلى استمرار الاعتماد على المدفوعات النقدية بعيداً عن نظر

رقابة الدولة وأجهزتها المختلفة عن طريق المعاملات النقدية، 13.7% من المصريين البالغين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية عام 2014 ، بنسبة زيادة حوالى 9.7% عن عام 2011 وبالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث يبلغ متوسط النسبة العالمية % 60.7 في 2014 .، كما ازداد عدد من يملكون بطاقات الخصم من 5.1% عام 2011 إلى 9.6% عام 2014 ، علاوة على ارتفاع عدد من يدخرون لدى المؤسسات المالية الرسمية من 0.7% عام 2011 إلى 4.1% عام 2014 ، وهو ما يدل على التحسن.

مساوئ الاقتصاد النقدي:- يؤدي استخدام التسويات النقدية للسداد إلى تخصيص الموارد بشكل غير فعال، - ارتفاع تكاليف المعاملات، - عدم القدرة على التوسع والتنوع في الخدمات المالية بشكل كاف، - يحد من نطاق الوساطة المالية والتي تستهدف تقليل المخاطر والتكلفة الناجمة عن المعاملات المالية.

مميزات الاقتصاد غير النقدي: -تحسين فعالية السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية وتعزيز النمو الاقتصادي، - تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد التي تتسم بالكفاءة والتنوع والأمن والمرونة وسهولة الوصول إلى المناطق الريفية والنائية والتي ليس بها فروع للبنوك. تعتبر العلاقة بين الإستقرار المالي والشمول المالي علاقة تكاملية بين الطرفين، إلا أنها في العديد من الأحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية، -الاندماج في الاقتصاد العالمي، -الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي، -توفير مناخ آمن للادخار، -تعزيز مناخ الاستثمار والتنافس وزيادة معدلات الاستثمار المحلي، - تحفيز العمل الحر وريادة الأعمال وهو ما يعتبر واحد من آليات زيادة النمو وتشجيع المنافسة والحد من البطالة وتحفيز الحراك الاجتماعي، -خفض تكلفة طباعة النقود من قبل البنوك المركزية، -خفض وقت وتكلفة ومخاطر المعاملات المالية في الاقتصاد نتيجة لتحصيل وسداد النقد بشكل أبسط وأسرع مع تحويل العملة السائلة إلى ما يعادلها بالعملة الرقمية، قدر حجم ما يفقده المستهلكون والشركات والحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً نتيجة التعامل النقدي بأكثر من 200 مليار دولار سواء من خلال السرقة أو العائدات الضريبية المفقودة¹، - تحقيق رقابة أفضل على تأمين سلامة المعاملات المالية، - المساهمة في الحد من الجرائم المالية والتكاليف المرتبطة بشكل مباشر باستخدام النقود السائلة كالسرقة والرشوة، وبصفة عامة الفساد والاحتيال وغسل الأموال والجرائم الأخرى المتعلقة بالنقود. توجد علاقة عكسية بين جرائم السرقة والمعاملات المالية غير النقدية. فبحساب المعاملات المالية الإلكترونية من خلال مستوى انتشار نقاط البيع الإلكترونية، وُجِدَ أن ارتفاع نصيب الفرد من عدد نقاط البيع الإلكترونية بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في معدلات السرقة بنسبة 1% (2)

¹ <http://fletcher.tufts.edu/CostofCash/~media/Fletcher/Microsites/Cost%20of%20Cash/CostofCashStudyFinal.pdf>

(2) Less Cash Less Crime: Evidence from the Electronic Benefit Transfer Program", National Bureau for Economic Research, Working Paper 19996, March 2014

جدول (1) تصنيف مصر وفقا لتقرير التنافسية في أفريقيا لعام 2015

البيان	2015
توافر الخدمات المالية (من أصل 144 دولة)	129
والقدرة المالية للحصول على الخدمات المالية (من أصل 144 دولة)	126
مؤشر الفساد (من أصل 168 دولة)	88

http://www3.weforum.org/docs/WEF_ACR_2015/Africa_Competitiveness_Report_2015.pdf

جدول (2) بعض مؤشرات الشمول المالي علي مستوي العالم ما بين عامي 2011، 2014.

البيان	2011	2014
عدد من لا يحصلون على الخدمات المالية	2.5 مليار نسمة	2 مليار نسمة
نسبة عدد البالغين ممن لهم حسابات مصرفية	50%	61.5%
ترتيب مصر حسب مؤشر الشمول المالي		(18.77) القيمة المرتبة 122
نسبة الودائع إلي الناتج المحلي الإجمالي		65
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ		12.7
عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف شخص		5
عدد حسابات الإيداع لكل 1000 شخص بالغ		(461 حساب)
نسبة من يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية %	9.7	13.7
نسبة الإقراض إلي الناتج المحلي الإجمالي،		28 %
نسبة من يملكون بطاقات الخصم %	5.1	9.6
نسبة المقترضين من المصارف إناث		4.9
نسبة المقترضين من المصارف ذكور		7.6
نسبة المقترضين من المصارف المجموع		6.3
نسبة الاقتراض غير الرسمي		2.5
نسبة المقترضين من العائلة		21.5
نسبة من يدخرون لدى المؤسسات المالية الرسمية %	0.7	4.1
نسبة من يحصلون على تمويل من المؤسسات المالية الرسمية،	3.7	6.3
نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الناتج المحلي		15%
نسبة صرف مرتبات موظفي الحكومة عن طريق بطاقات دفع الأجور		85%

(3) The Little Data Book on Financial Inclusion 2015, World Bank Group

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ومن ثم قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية. وقد شكلت هذه التطورات تحديات كبيرة للجهات الرقابية المالية تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي Financial Inclusion كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي Financial Stability، والنزاهة المالية Financial Integrity، والحماية المالية للمستهلك. Financial Consumer Protection، قامت مجموعة البنك الدولي⁽¹⁾ باختيار مصر، والصين، والمكسيك كدول نموذجية للمشاركة بمبادرة الشمول المالي العالمي التي أطلقها البنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (إيتو)، والمبادرة العالمية الجديدة للشمول المالي بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI)، ومؤسسة بيل وميليندا جيتس. وستستعين المبادرة، الممتدة لثلاثة أعوام، بمساري عمل أحدهما تشغيلي والآخر معرفي وهما مسارين مكملين لبعضهما البعض بهدف تحسين قدرة المواطنين على الوصول والتعامل مع الخدمات المالية، بجانب الاستمرار في البحث وتطوير التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة لثلاثة قطاعات رئيسية مرتبطة بالتمويل الرقمي وهي: أمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقة في الخدمات المالية الرقمية، وجود هوية رقمية للخدمات المالية، وتقبل المؤسسات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر وعملائهم لنظام المدفوعات الإلكترونية واستخدامه.

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع - توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف- من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي Financial Exclusion فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي، والشركات تُعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي يُعتبر الاستبعاد المالي Financial Exclusion من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار. لايزال يعاني الاقتصاد المصري من التعاملات النقدية على كافة جوانبه، برغم ما في ذلك من مخاطر وتشجيع على التهرب الضريبي وتشجيع للممارسات غير المشروعة.

انضمت أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزمت أكثر من 47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا " Maya Declaration " لتعزيز الشمول المالي في بلدانها، كما احتفلت مصر يوم 27

(1) بنك الاستثمار القومي، قطاع الاستثمار والموارد، الدعم الفني للاستثمار، مرصد الأخبار، عدد رقم (21)، الأحد 30 /7/2017.

أبريل 2017 باليوم العربي للشمول المالي، بمشاركة العديد من البنوك المصرية، ومجلس محافظي البنوك المركزية العربية ومؤسسات النقد العربية، وذلك لترسيخ مبدأ الشمول المالي. وتشير بيانات مجموعة البنك الدولي إلى أن مصر لديها القدرة على ضم أكثر من 44 مليون شخص، كما وجدت هذه البيانات أن مصر لديها قوانين وأنظمة وتكنولوجيا معلومات واتصالات كافية، وضع البنك المركزي عددا من المقترحات لزيادة عدد المتعاملين مع البنوك لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية والسلامة المصرفية من بينها:

-فتح حسابات مصرفية للمواطنين بدون مصاريف، دون حد أدنى لفتح الحساب تحت شعار "حساب لكل مواطن
-السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها مثل المناطق النائية والمهمشة وعرض المنتجات المصرفية الملائمة لهذه الشريحة . - إرسال رسائل نصية تعريفية لعملاء شركات الاتصالات، للتعريف بالحدث، والإعلان عن قيام البنوك بفتح حسابات للعملاء دون مصاريف، -أصدر البنك المركزي نشرة تعريفية للعامة حول الشمول المالي.

صرح محافظ البنك المركزي المصري، إن عدد الحسابات المصرفية التي تم فتحها من خلال مشاركة 36 بنكاً في مبادرة أسبوع الشمول المالي بلغت نحو 81 ألف حساب. وحجم الودائع التي تلقتها البنوك خلال أسبوع الشمول المالي بلغت 290 مليون جنيه وأنه تم توزيع 615 ألف نشرة تعريفية خلال أسبوع الشمول المالي.

تشير التقارير الدولية إلى أن نسبة الشمول المالي بمصر ضئيلة مقارنة بباقي دول المنطقة وهي نسبة غير مؤكدة، لذا استحوذ الأمر على اهتمام البنك المركزي للوقوف على النسبة الفعلية والاعتماد على أساس معرفي معلوماتي سليم. ولذلك صرح محافظ البنك المركزي المصري، أنه جاري إعداد دراسة قياس مستوى الشمول المالي للوقوف على المعروض والمستخدم من الخدمات المالية وتحسين سبل إتاحة تلك الخدمات. وبناءً على نتائج الدراسة سيتم إعداد الخطط المستقبلية لتعزيز الشمول المالي لجميع فئات المجتمع واتخاذ السياسات الإصلاحية اللازمة بالتعاون مع الأطراف المعنية.

معوقات الشمول المالي:

-عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي. و/أو عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية. و/أو المخاطر المتغيرة للشمول المالي. و/أو هناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص العملاء المستبدين « من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلى البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

تجارب بعض الدول حول سياسة الشمول المالي:

تجربة الهند:

طرحت حكومة الهند برنامج نقل المزايا المباشر في عام 2013 في محاولة لإصلاح عملية تحويل الدعم والإعانات. فوفقاً لهذا البرنامج، قامت الحكومة بتحويل الدعم مباشرة إلى أفراد الشعب من خلال حساباتهم المصرفية بهدف الحد من التسريبات والمماطلات، بالإضافة إلى زيادة الشفافية. ويهدف هذا البرنامج في الأساس للوصول إلى

المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر باستخدام آلية شاملة للجميع. وتشمل الإعانات التي يغطيها هذا البرنامج معاشات التأمين الاجتماعي، والمنح الدراسية، والتي قدمت تدريجياً في جميع أنحاء البلاد. وفي سبتمبر 2015، توسع هذا البرنامج ليشمل دعم المواد الغذائية؛ من خلال مشروع قانون دعم المواد الغذائية الذي يقدر تكلفته بـ 1.15 تريليون روبية هندية (أي ما يعادل حوالي 18 مليار دولار). وتشير وزارة المالية الهندية أن هذا البرنامج قد أدى إلى انخفاض بيع الغاز المدعم "LPG" بنسبة تبلغ 24% وذلك نظراً لاستبعاد المستفيدين غير المباشرين، مع تحقيق مدخرات كبيرة للحكومة الهندية. وعموماً، فإن حجم البرامج الرقمية الجديدة في الهند في تزايد واضح، مما يمهّد الطريق لتنفيذ البرامج غير النقدية الناجحة.

تجربة نيجيريا

تبنت جمهورية نيجيريا الاتحادية ما سمته بـ "رؤية نيجيريا 2020" وهي الرؤية التي تهدف من خلالها العمل على تنمية اقتصادها لتصبح من أكبر 20 اقتصاد في العالم بحلول عام 2020 وفي إطار هذه الرؤية سعى البنك المركزي النيجيري لتطوير القطاع المصرفي من أجل الحد من الاعتماد على الاقتصاد النقدي، فتبنى سياسة الاقتصاد غير النقدي في 2012 حيث تم تفعيل هذه السياسة في ولاية لاجوس في يناير 2012 مع فرض القيود على التعاملات النقدية في تلك الولاية بداية من 30 مارس 2012 ثم نشر السياسة على مستوى الدولة في يونيو 2012. وتُعد التجربة النيجيرية من التجارب الهامة والتي تستحق الالتفات لها نظراً للتحديات التي واجهتها في بادئ الأمر، وما ترتب عليها من نتائج. ففي إطار هذه السياسة قام البنك المركزي النيجيري باتخاذ عدد من الإجراءات وتفعيل بعض القواعد¹ ومنها ما يلي:

1. عدم السماح بنقل الأموال النقدية من مكان لآخر إلا من خلال شركات نقل الأموال المرخص لها بذلك مع توقيع غرامات على البنوك التي تقدم خدمات نقل الأموال النقدية.
2. عدم جواز صرف الشيكات التي تتعدى قيمتها 150 ألف ليرة (أي ما يعادل 750 دولار) من شبك البنك وإنما يتم تحصيل الشيك من خلال بيت المقاصة.
3. تطبيق الحدود القصوى للتعاملات النقدية بشكل يومي تراكمي أي أن الحد الأقصى للتعاملات النقدية المسموح بها يتم حسابه على كافة المعاملات التي يقوم بها الفرد أو الشركة في اليوم الواحد بكافة الصور سواء من خلال السحب النقدي من الشباك أو من ماكينات الصراف الآلي أو صرف الشيكات نقداً من البنك. ويتم تحصيل مقابل خدمة قدره 3% بالنسبة للأفراد و 5% بالنسبة للشركات من إجمالي المبلغ الذي يفوق الحد الأقصى للتعامل النقدي في اليوم الواحد.

(1) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي النيجيري www.cenbank.org/cashless

4. تطبيق هذه السياسة بعد فترة سماح عدة أشهر لتمكين المتعاملين في السوق من توفيق أوضاعهم للتحويل إلى التعاملات الإلكترونية وتحديد تكلفة التعاملات النقدية لكل من يستمر في اتباع النظام النقدي في تعاملاتهم. وقد حرص البنك المركزي النيجيري على توضيح الفوائد التي تعود على كل مجموعة من المتعاملين في السوق من التزامهم بالسياسة النقدية الجديدة من سهولة المعاملات وتقليص مخاطر الوقوع ضحية للجرائم المتعلقة بالأموال النقدية وتعظيم الحصيلة الضريبية، فقام بإطلاق حملة إعلامية وعقد حلقات مناقشة مع الأطراف ذات الصلة بهدف نشر الوعي والتحفيز على الالتزام بالسياسة الجديدة.

وتنتشر في نيجيريا الأنظمة والتطبيقات على الهواتف المحمولة التي تمكن صاحبها من إجراء المعاملات البنكية وتحويل الأموال وسداد الفواتير وشحن رصيد الهاتف المحمول والقيام بعمليات الشراء وإيداع وسحب النقود من خلال الهاتف المحمول. فعلى سبيل المثال يقدم بنك GT Bank لعملائه في نيجيريا خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول دون الاعتماد على الإنترنت؛ أي أن هذه الخدمة تختلف عن خدمات الإنترنت المصرفية Online Banking". وعلى الرغم من سهولة استخدام هذه الخدمة ومزاياها لعملاء البنك إلا أنها لا تساهم بشكل كبير في الإدماج المالي حيث أنها تعتمد على كون المستخدم عميلاً لدى البنك وعلى رقم الهاتف المسجل ببيانات حسابه لدى البنك. وهي نفس الخدمة التي يقدمها بنك United Bank of Africa في نيجيريا. ومع ذلك فإن من شأن هذه الخدمات أن يكون لها بالغ الأثر على الحد من المدفوعات النقدية وتشجيع الاقتصاد غير النقدي. وبرغم أن تجربة نيجيريا جاءت بنتائج محدودة، إلا أن الآليات التي استخدمتها جديرة بالاهتمام، كما أنها تعتبر درساً في صعوبة إجراء التحويل المنشود بسرعة شديدة وضرورة اعتماد برامج وآليات تدريجية

تجربة كينيا: تم إطلاق برنامج M-Pesa في كينيا في عام 2007، ويرمز حرف الـ "M" إلى كلمة "Mobile" أي الجوال وكلمة "Pesa" تعني "مال" باللغة السواحيلي. وكان الهدف من هذا النظام في الأصل هو إتاحة الفرصة للمقرضين لسداد القروض متناهية الصغر عن طريق الهواتف المحمولة وبصفة عامة تحويل الأموال. ثم أصبح برنامج M-Pesa فيما بعد هو نظام السداد عبر الهاتف المحمول، والذي تم استخدامه من قبل ما يقرب من 17 مليون كيني في - 2013 تقريباً ثلثي السكان البالغين - وذلك لأنه قد أتاح للأشخاص فرصة تحويل الأموال عن طريق استخدام هواتفهم المحمولة، كما مكنهم من سداد القروض، وتوفير المنتجات، ودفع الفواتير، وصرف الرواتب. وقد شهد هذا البرنامج نجاحاً وإقبالاً كبيراً حتى في المناطق الريفية. وقد قامت كل من تنزانيا وأفغانستان بإطلاق برامج مثيلة له.

ومنذ إطلاق البرنامج وفي أقل من سنتين أصبح الوسيلة الأولى لتحويل الأموال حيث تتم 50% من التحويلات من خلاله. وعلى الرغم من كون M-Pesa برنامجاً محدوداً في مجال تطبيقه (بالمقارنة بالتجربة النيجيرية) إلا أنه يعد خطوة هامة في طريق تعميم التعاملات غير النقدية والوصول إلى تطبيق سياسة اقتصاد غير نقدي متكاملة على المستوى الوطني من خلال تفعيل السياسات التي تشجع المعاملات الإلكترونية.

وتماشياً مع هذا الاتجاه، صدرت العديد من كروت الدفع الإلكتروني المدفوعة مقدماً لتمكين المواطنين من سداد قيمة النقل العام وغيرها من الخدمات.

وفي عام 2013 أعلنت مؤسسة موسوني للتمويل متناهي الصغر " Musoni " أنها ستقوم بتقديم خدماتها عبر المدفوعات غير النقدية حصرياً أي أنها ستودع القروض الممنوحة لعملائها من خلال حساباتهم مع M-Pesa ثم تقوم بتلقي أقساط القروض من عملائها عن طريق حساباتهم مع M-Pesa. وكانت لمؤسسة موسوني في عام 2012 محفظة تمويل تقدر بـ 1.6 مليون دولار ولديها 7242 مقترض. وتقدم مؤسسة موسوني ثلاثة أنواع من القروض: القروض الشخصية، وقروض المشروعات الصغيرة، وقروض التعليم. ونرى أهمية مثل هذا المشروع في الدول النامية حيث يتم تقديم سبل التمويل إلي محتاجيها للوصول إلي تنمية مستدامة دون الاعتماد على البنوك والحسابات البنكية للوصول إلي الاندماج المالي لأكبر عدد من المواطنين.

كذلك أصدر وزير المواصلات الكيني في مارس 2014 اللائحة الداخلية للهيئة القومية للنقل والأمان والتي تنص على إلزام كل من يدير إحدى وسائل مواصلات النقل العامة أن يزود الركاب بإيصالات للأجرة المدفوعة وأن يطبق نظام مدفوعات غير نقدي بدأ من 1 يوليو 2014. وكان من المتوقع أن يؤدي هذا النظام إلي خفض الفساد في هذا القطاع الهام بنسبة 70%.

تجربة دولة جنوب أفريقيا: بدأت الدراسة في جنوب أفريقيا من خلال إجراء استقصاء على الإجراءات المتخذة لقياس الشمول المالي خلال السنوات السابقة، وقد أسفر هذا الاستقصاء عن خمس حالات تم دراستها بعمق من خلال سياسة ال I-SIP ويمكن تلخيصها على النحو التالي : 1- في عام 2007 ، تم إصدار قانون البنوك التعاونية الذي خلق شريحة جديدة من المؤسسات الخاضعة للرقابة الأمر الذي أضفى صفة الرسمية لمقدمي الخدمات غير الرسميين وتأسست منظمات مالية تعاونية جديدة. 2- في عام 2004 ، تم تعديل قواعد " إعرف عميلك، KYC" التي استطاعت من خلالها البنوك تقديم منتج جديد باسم حسابات Mzansi المبسطة للأفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك من قبل. وتعد حسابات Mzansi مثال ناجح لتطبيق الشمول المالي، حيث تم فتح 6 مليون حساب خلال الفترة المستهدفة وهي 4 سنوات بلغت نسبة حسابات Mzansi التي تم فتحها من قبل أفراد لم يسبق لهم التعامل مع البنوك نحو 72% . بلغت نسبة أصحاب الحسابات من الشريحة المستهدفة ذات الدخل المنخفض نحو 61%. وتجدر الإشارة إلي أنه وفقاً للجهات الرقابية، لم تسفر عن زيادة حسابات Mzansi المشاكل الناتجة عن النزاهة المالية، بل كان لها نتيجة إيجابية على تحقيق هدف النزاهة المالية في جنوب أفريقيا: -1- التزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقاً لميثاق القطاع المالي لدولة جنوب أفريقيا. سماح الحكومة باستقطاع جزء من مرتبات موظفيها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم. 2- وضع إطار جديد لنشاط التأمين متناهي الصغر.

1. الارتباط الإيجابي بين الشمول المالي والاستقرار المالي: في حالة قروض الإسكان المُيسرة، وافقت البنوك في جنوب أفريقيا على الأهداف المذكورة بميثاق القطاع المالي للدولة. وعلى الرغم من أن الجهات الرقابية كان لديها بعض التحفظات على مخاطر الاستقرار التي قد تنشأ عن تلك القروض، إلا أن تلك المخاطر لم يتم مناقشتها لدى مداولات الميثاق، علمًا بأن الهدف الأساسي للبنك اقتصر على تقييم المخاطر الخاصة به، والتي تمثلت في كون حجم الإقراض كان ضئيلاً جداً مقارنة بكل من إجمالي أصول البنك وحجم القروض العقارية.3- وقد أظهرت تجربة الشمول المالي في هذه الحالة نجاحاً ملحوظاً لدى مقارنة النتائج بما هو مستهدف، على الرغم من عدم توافر بيانات كافية، إلا أن النتائج المُحققة عن الاستقرار المالي كانت إيجابية.

2. ج- مثال على الارتباط السلبي بين الشمول المالي والاستقرار المالي: قامت حكومة جنوب أفريقيا بالسماح باستقطاع جزء من مرتبات موظفي الحكومة لمقابلة الأقساط المستحقة لقروض الإسكان الصغيرة غير المضمونة. وقد كان الهدف الأساسي من ذلك هو إقراض الشريحة المُجنبَة Excluded group ونظراً لقيام المقرضين بإساءة استخدام تلك القروض) حيث قاموا بمنح القروض لأغراض أخرى وإعطاء أولوية السداد لتلك القروض على حساب قروض الإسكان (إلى جانب كثرة الطلب على تلك القروض، فقد أدى ذلك إلى زيادة المديونيات خاصة على مستوى موظفي الحكومة، مما دعا الحكومة إلى إلغاء قرارها السابق باستقطاع جزء من المرتبات لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة، وقد أسفر ذلك عن تعثر تلك القروض مما أدى إلى سقوط أحد البنوك الكبرى في الدولة، كما اضطرت الحكومة إلى ضمان ودائع أحد البنوك الأخرى. ويوضح هذا المثال مخاطر النتائج السلبية المترتبة على عدم الإدراك الكامل لمنهجية الارتباط بين الأهداف وخاصة في مرحلة وضع السياسة.

ونجاح سياسة الشمول المالي يجب:- ربط الحسابات المصرفية المفتوحة لصغار العملاء بقاعدة بيانات الرقم القومي وبقواعد بيانات المعاشات وغيرها من أنظمة الحماية الاجتماعية من أجل تشجيع صغار العملاء على الاعتماد على حساباتهم البنكية و/أو - إدخال قاعدة بيانات حسابات البريد المصري ضمن منظومة الحسابات المصرفية الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري والمرتبطة بقواعد بيانات الحسابات المصرفية وتسهيل انتقال الأموال بين الحسابات البريدية والحسابات المصرفية لكي يكتسب صغار المودعين لدى البريد المهارات والاطمئنان للتعامل المصرفي. و/أو اعتماد التوقيع الإلكتروني على الحسابات المصرفية بشكل واسع وتخفيض تكلفته بمساندة الدولة من أجل تشجيع فئات أكبر من القاطنين في أماكن بعيدة أو كبار السن أو ذوي الإعاقة على التعامل على حساباتهم إلكترونياً. و/أو ربط النظام الجمركي والرقم القومي للمنشآت التي تسدد رسوماً جمركية بشكل اعتيادي بالحسابات المصرفية بما يساعد ويشجع المستوردين - خاصة صغار حجم التعامل منهم - على استخدام تلك الحسابات في سداد الرسوم، ومنح الحوافز لذلك. و/أو تشجيع فتح الحسابات المصرفية للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر عن طريق تخفيف القيود والمستندات المطلوبة لفتح الحسابات التي لا يتجاوز التعامل عليها حداً معيناً. و/أو ارتفاع مصاريف فتح الحسابات فيتراوح الحد الأدنى لمبلغ فتح الحساب ما بين 500 و 10000 جنيه

مصري. و/أو -تخفيف العبء الإداري والمستندي المطلوب لفتح الحساب بحيث يقتصر بالنسبة للحسابات التي لا يتجاوز حجم التعامل عليها مبلغاً معيناً محدوداً. و/أو-وضع نظام للصرف من خلال حسابات جماعية تخص العاملين في جهات معينة أو الحاصلين على دعم نقدي مباشر لتخفيض هذه التكلفة من على عبء الراغبين في فتح حسابات صغيرة دون تحميلها للبنوك، وذلك على الأقل لمدة محددة أو لفئات وشرائح اجتماعية معينة تسعى الدولة لجذبها إلى جانب التعاملات المالية غير النقدية .وهذه سياسة اتبعتها بعض الدول لتحفيز البنوك على اتباع سياسة إقراض معينة أو غيرها من الإجراءات .وتسمح هذه الحسابات الجماعية للمشاركين فيها بإيداع أموالهم في مكان آمن من خلال بطاقات السحب والادخار، كما أنها تزيد من اعتياد الناس على العمل المصرفي -و/أو أعدم إجراء كافة التعاملات المتعلقة بالتداول في بورصة الأوراق المالية نقداً. و/أو الإلزام بالاكنتاب في الشركات وفي زيادة رؤوس أموالها من خلال الدفع المصرفي. و/أو الإلزام بالاكنتاب في صناديق الاستثمار بالدفع المصرفي أو الالكتروني. و/أو عدم جواز سداد أقساط التأمين أو التمويل العقاري أو التأجير التمويلي نقداً. و/أو تقديم بعض التسهيلات لمن يختار التعامل غير النقدي. و/أو إلزام الممولين بدفع الضرائب التي تتجاوز مبلغاً معيناً عن طريق التحويلات البنكية واستخدام الكروت الذكية أو بشيكات. و/أو حظر التعاملات النقدية في سداد الرسوم الجمركية التي تتجاوز مبلغاً معيناً أو من المستوردين المسجلين. و/أو إلزام الهيئات الإدارية والجهات التابعة للقطاع العام بالتعامل مع الموردين والمقاولين وباقي الأطراف عن طريق التعاملات غير النقدية فقط إذا تجاوزت مبلغاً معيناً و/أو دفع الرسوم القضائية (بمختلف أنواعها) بطرق غير نقدية، إذا ما تخطى المبلغ المدفوع مبلغاً معيناً. و/أو سداد كافة الأجور الحكومية بالتعامل غير النقدي. و/أو سداد كافة المعاشات والمدفوعات الاجتماعية عن طريق المصارف، إما بحسابات مستقلة أو - بالنسبة لأصحاب الدخل المحدودة - عن طريق الحسابات الجماعية وبطاقات الدفع الشخصية. و/أو إلزام الشركات الخاصة بدفع الأجور والتأمينات الاجتماعية التي تتجاوز مبلغاً معيناً بالوسائل المصرفية والإلكترونية. و/أو تعديل قانون التجارة بحيث تتغير فلسفة الاعتماد بشكل تام على الحفظ الورقي و/أو يلزم القانون تحصيل المبالغ الكبيرة عن طريق المعاملات غير النقدية بدلاً من الوضع الحالي الذي يسمح فيه القانون بالمعاملات غير النقدية في بعض الحالات. و/أو إنشاء شراكات وعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال الشمول المالي، مثل مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي " AFI " ومؤسسة التنمية الاقتصادية الألمانية ال GIZ والشبكة الدولية للتعليم المالي " INFE " التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي الدولية " OECD " والبنك الدولي ال " WB " وصندوق النقد الدولي " IMF " وغيرها من المؤسسات الدولية ذات العلاقة والتي يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال بناء الاستراتيجية الوطنية. و/أو دراسة الوضع الراهن للشمول المالي وتحديد الفجوة واحتياجات المواطنين، غياب الوعي وعدم المعرفة بأساليب التجارة الدولية (65 %) ، وعدم الاعتراف بالعقود الإلكترونية من الأطراف الرسمية (25.5%)، وعدم إجادة اللغة الانجليزية (9.3%) ، وعدم

وجود آليات لأمن البيانات عبر الإنترنت) % 5.7 (، والخوف من الإفصاح عن البيانات الشخصية) 4.6 % (، وعدم وجود أدوات الدفع الإلكتروني) % 4 (، والخوف من الإفصاح عن المعاملات المالية.) 4 % ()

- "AFI Alliance for Financial Inclusion" مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي، International Monetary Fund "IMF" صندوق النقد الدولي

- ماذا يعني الشمول المالي؟

الشمول المالي:- أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، التي منها حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة، وأن هذه المنتجات لا بد أن تقدم من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، وكم أسعارها أو تكاليفها لا بد أن تكون مناسبة للجميع ويكون سهل الحصول عليها وتراعي حماية حقوق المستهلك. وذلك ضمان لأن يكون كل فئات المجتمع لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة أو إشراف، مما يعرضهم لحالات نصب أو فرض رسوم مبالغ فيها، مع ضرورة أن تهتم الدولة بالتنقيف والتوعية للفئات المستهدفة وخصوصا الزراع بصفة عامة والشباب والنساء ليساعدهم في اتخاذ قرارات سليمة.

ما هي أهمية الشمول المالي وأهدافه؟

"الشمول المالي، سببا رئيسيا للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي"، كما يوضح البنك المركزي. ويشرح المركزي أن الحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن في حال وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات خارج الجهاز المصرفي الرسمي. ويهتم الشمول المالي، بالشرائح المهمشة، التي لم تجد لها منتجات مالية رسمية تتاسب احتياجاتها، مثل محدودي الدخل والمرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والشباب والأطفال، وفقا لرؤي البنك المركزي، الذي يرى أن هذه الفئات ستجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، وهو ما يؤدي لارتفاع مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة.

ويمكن تحقيق الشمول المالي في مصر

بدراسة مدي مناسبة الخدمات المالية الموجودة من عدمه وماذا يريد المستهلك من الخدمات المالية؟، ولحصول العميل على معاملة عادلة وشفافة، فلا بد من تفعيل حماية المستهلك لزيادة ثقة العملاء في القطاع المصرفي. ويرى خبراء البنك المركزي إنه من المهم تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس الإقراض والتمويل فقط.

تحظى قضايا تعزيز الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين

فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

ولعل ما يبرز أهمية تعزيز الشمول المالي ما أشارت له الإحصاءات الدولية عام 2014 بخصوص الأفراد من أن هناك نحو 2 مليار نسمة من سكان العالم البالغين، لا يحصلون على الخدمات المالية، وأن نسبة 70% من هؤلاء السكان بالدول النامية، بالإضافة إلي أن هناك نسبة 24% من سكان الدول العربية البالغين لا يتوافر لديهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية وبما يمثل 184 مليون مواطن عربي.

أما بخصوص المنشآت فهناك حوالى ما يتراوح بين 16 إلى 17 مليون من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية لا يتاح لهم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية، رغم تحقيق بعض الدول العربية وضع أفضل نسبي أوفق لمؤشرات الشمول المالي، إلا أن هناك ضرورة لتحسين فرص الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية وخاصة لدى الدول مرتفعة السكان منخفضة الدخل.

مخاطر الاستبعاد المالي: Financial Exclusion Risk :

يترتب على الاستبعاد المالي Financial Exclusion العديد من الآثار السلبية المتمثلة في مخاطر عدم الاستقرار المالي Financial Instability ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلي استمرار معضلة صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي Sector Informal ضمن القطاع الرسمي، بالإضافة إلي صعوبة وصول البنوك لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الآثار الإيجابية للشمول المالي:

- تعزيز الاستقرار المالي، - المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، - تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، - جذب المنشآت غير الرسمية إلي القطاع الرسمي، - وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة وهذا إلي جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل.

معوقات ومخاطر الشمول المالي: -عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، -عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية، - المخاطر المتغيرة للشمول المالي، -هناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص العملاء المستبعدين « من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلى البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية.

الشمول المالي والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة محور استراتيجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتواجه هذه المشروعات قيود على الائتمان بسبب نقص المعلومات التي يملكها المقرضون عن أدائها أو عن جدارتها الائتمانية، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها المنشآت التي تعمل بالقطاع غير الرسمي في حصولها على التمويل والتي تمثل نسبة % 01 من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، وهذا ما يؤكد أهمية تعزيز الشمول المالي في تيسير الحصول على التمويل ودمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي.

تطورات الشمول المالي حول العالم: حقائق وأرقام (ما بين 2011-2014):- بلغ عدد البالغين عام 2011 الذين لا يحصلون على الخدمات المالية 4.5 مليار نسمة، أي نصف سكان العالم من البالغين، في حين بلغ هذا العدد 2 مليار عام 2014، -بلغ متوسط عدد البالغين عام 2011 ممن لهم حسابات مصرفية على مستوى العالم نسبة % 50 ، في حين بلغ هذا المتوسط العالمي عام 2014 نسبة 10.5 %، - هناك تطور ملحوظ خلال الفترة بين 2011، 2014، تمثلت في دخول 700 مليون نسمة إلى النظام المالي الرسمي على مستوى العالم، وهناك تراجع بنسبة % 20 في عدد من لا يمتلكون حسابات مصرفية وفق المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 4102 زادت النسبة المئوية للبالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية من % 10 إلى 61.5% -يرجع هذا الاتجاه إلى ارتفاع عدد أصحاب الحسابات بواقع % 01 في البلدان النامية وكذلك الدور الذي تلعبه التكنولوجيا، - تساعد حسابات الهواتف المحمولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء على توسيع وزيادة نطاق الحصول على الخدمات المالية بوتيرة سريعة، -تظهر البيانات أيضا وجود فرص كبيرة لتعزيز تعميم الخدمات المالية بين النساء والفقراء.

الإطار المتكامل للشمول المالي SIP-I : يهتم الإطار المتكامل بالعلاقات التبادلية بين العناصر التي تعضد

بعضها البعض في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وتتمثل تلك العناصر في الآتي:

- 1- الاستقرار Stability :** - سوف يؤدي توافر قاعدة ودائع متنوعة ومستقرة في نظام مالي يتسم بالشمول إلى زيادة استقرار النظام المالي، - توافر نظام مالي يتسم بالشمول والمزيد من الشرعية السياسية سوف يؤدي إلى الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، - تتمتع أي نظام مالي يتسم بالشمول بإمكانية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وهو ما يمثل مكونا أساسيا لاستقرار المالي. **2- النزاهة والسلامة Integrity :** -تقاس نزاهة وسلامة النظام المالي ليس فقط بإجراءات وتدابير فردية من قبل البلدان للحفاظ عليه ولكن بمجموعة من التوصيات المتفق عليها دولي ا والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي، - أصدرت مجموعة العمل المالي FATF توصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وإدراك ا الاستبعاد المالي يزيد بالفعل من

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قام فريق العمل المالي بتسهيل الأمر على واضعي السياسات لتعزيز الشمول المالي، مع تطبيق اللوائح والتدابير التي تستهدف منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى، ومن بين هذه التدابير مراجعة وتنقيح "توصياته الأربعين" كي تتضمن تعريفات للمعاملات منخفضة المخاطر والأقل مخاطرة. **3- حماية المستهلك المالي Consumer Protection** :- يتعين ضمان تحقيق الشمول على نحو مسئول وذلك من خلال توفير تدابير فعالة لحماية المستهلك تأخذ في الاعتبار التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً،- تتم الحماية من خلال تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة،- أظهرت أبحاث البنك الدولي أن وجود هيئة متكاملة يعد النموذج الأبرز على مستوى العالم لتنظيم حماية المستهلك المالي.

الخيارات المتاحة لتحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها وتحسين القدرة المالية للمستفيدين من هذه الخدمات والنهوض بمستوى إلمامهم بالشأن المالي. فقد تحسن مستوى تقديم الخدمات المالية تحسناً تدريجياً في الماضي من خلال بطاقات الدفع الإلكتروني وأجهزة الصراف الآلي، كما ساهم التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة وتحسين فرص وصولها للأفراد وتحسين الشمول المالي، وبفضل الخدمات المبتكرة مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول تقلصت العديد من القيود التي تعوق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وخاصة بالنسبة للأفراد قاطني المناطق النائية والريفية.

التحويلات المالية والشمول المالي: هناك علاقة جوهرية بين تدفقات التحويلات المالية والشمول المالي والحد من الفقر، إذ أظهرت البحوث أن ارتفاع التحويلات بنسبة % 01 يؤدي إلى الحد من الفقر بنسبة % 3.1 ، ومن هنا تبرز أهمية الوصول إلى خفض تكلفة أنظمة التحويلات وجعلها أكثر كفاءة وشفافية.

كما يلاحظ بوجه عام أن مستويات التحويلات المالية في البلدان ذات الدخل المنخفض كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أعلى من مستوى انتشار استخدام الحسابات المصرفية، وبالتالي فإن التحويلات يمكنها أن تساهم في زيادة الطلب على الأدوات المالية، وقد أدرك ذلك العديد من مقدمي الخدمات المالية وشرعوا في عرض العديد من الخدمات الإضافية إلى جانب الحسابات المستخدمة في عملية التحويلات المالية لما له من تأثير إيجابي على كافة الأطراف، ويعتبر ارتفاع تكلفة التحويلات المالية من العقبات الرئيسية التي تعوق تدفقات التحويلات، ففي الربع الثاني من عام 2014 بلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية % 8.1 وهو أدنى متوسط يسجل على الإطلاق، ولا تزال تكلفة التحويلات مرتفعة في العديد من البلدان، وتعتبر البنوك التجارية أغلى قنوات التحويلات إذ يبلغ متوسط تكلفتها % 04.1 ، في حين تبلغ تكلفة التحويلات بمكاتب البريد كأرخص قنوات التحويلات بمتوسط

تكلفة 4.7 % ، وتأتى في المرتبة الوسطى شركات تحويل الأموال التي تغطى 21 % من ممرات الهجرة إذ يبلغ متوسط تكلفتها 6.6 % يعد تخفيض تكلفة المعاملات المرتبطة بتحويلات المهاجرين بما فيها التكاليف التنظيمية والإدارية إلى 5 % بحلول عام 2030 من العوامل التي تساهم في التنمية المستدامة.

إن الجمع بين الشبكات المصرفية والبريدية وشبكات الاتصالات يتيح قنوات أكفاً وأقل تكلفة وأكثر قدرة على الوصول إلى المستفيدين من ذوى الدخل المنخفض في المناطق النائية كما تسهل المنافسة وتحقيق وفورات الحجم (السعة).، من الضروري تعظيم الأثر الانمائي للتحويلات المالية من خلال توجيهها نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تشير البحوث إلى أنه يتم انفاق نسبة 01% من قيمة التحويلات المالية على استهلاك الأسر المعيشية ولا يتأثر الطلب على الائتمان تأثراً كبيراً بهذه التحويلات، وقد أدرجت بعض البلدان عدة منتجات للتحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالشمول المالي، ففي إطار الاستراتيجية الوطنية الهندية للشمول المالي، تعرض بنوك عديدة في القطاع العام فتح حسابات معفاة من الرسوم إجراء التحويلات المالية.

التعليم المالي Financial Education

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكين والمستثمرين الماليين بتحسين فهمهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والارشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية.

كما عرفته المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب بأنه عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب.

التثقيف المالي Financial literacy تعاضمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث أظهرت هذه الأزمة الآثار السلبية لعدم وجود ثقافة مالية لدى أغلبية المتعاملين مع المؤسسات المالية مما دفع الكثير من الحكومات في أنحاء العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف المالي أو التعليم المالي، ويعرف التثقيف المالي بأنه مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد.

ويعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى التثقيف المالي وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول إلى الرفاهية المالية للأفراد، أي أن التثقيف المالي هو نتيجة لعملية التعليم المالي.

أهمية التثقيف المالي The importance of Financial literacy :- زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتعقيدها، - تحول المخاطر وزيادة المسؤولية على الأفراد (نظم المرتبات والمعاشات)، - زيادة الطلب على المنتجات والخدمات المالية الناتجة عن التطور التكنولوجي، - تحسن المعرفة المالية والتعامل مع الحسابات له أثر إيجابي على إدارة المشروعات الصغيرة. ويؤثر التثقيف المالي بشكل مباشر على تحفيز مقدمي الخدمات المالية على تطوير المنتجات وزيادة معدلات الادخار وخفض معدلات التعثر.

ما يتوجب عمله للنهوض بالفئات المستهدفة بالشمول المالي عن طريق التثقيف المالي؟

- وضع استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحها، مع التأكد من اشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.
- إيلاء العناية القصوى لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى مالكي ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مراعاة قلة خبرات المستهلكين الجدد فيما يتعلق باستخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم .
- توفير برامج توعية للمستهلك المالي من خلال حملات التوعية العامة التي تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم،

دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي:- تلعب البنوك المركزية دوراً رئيسياً في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، وقد أظهر تحليل للبنك الدولي شمل 56 دولة يفيد تولى البنوك المركزية دور القيادة في استراتيجيات الشمول المالي في % 00 من تلك الدول، ومن خلال التجارب الدولية يمكن عرض ما يمكن أن تقوم به البنوك المركزية من أدوار:

- رعاية وتوجيه إعداد استراتيجية الشمول المالي.
- تشجيع انشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحول إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقى الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تقي بمعايير تحوطية محددة.

1- الموافقة على قنوات توزيع بديلة للخدمات المالية مثل وكلاء الخدمات المصرفية باستخدام الهاتف المحمول أو بدون فروع بنكية. 2- تحسين البنية الأساسية المالية من خلال إنشاء مكاتب ائتمانية وتوسيع نطاق انتشارها وتحسين أنظمة المدفوعات. 3- تعزيز التثقيف والتعليم المالي. وتهدف مجموعة المبادئ التسعة للشمول المالي الابتكاري التي أقرتها قادة مجموعة العشرين عام 2010 إلى تهيئة بيئة مواتية سياسي وتنظيمي لتحقيق الشمول المالي من خلال وسائل مبتكرة، ومن بين هذه المبادئ اتباع سياسات تعزز المنافسة وتقديم حوافز سوقية لتوفير سبل الحصول على التمويل المستدام واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات ذات التكلفة المعقولة وتحقيق التنوع في مقدمي الخدمات وتشجيع الابتكار التكنولوجي كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي واستخدامه بالإضافة إلى أهمية حماية المستهلك وتمكينه من الإلمام بالشأن المالي وبناء قدراته في هذا المجال.

البنك المركزي يحفز القطاع المصرفي لتعزيز منظومة التمويل متناهي الصغر من خلال الشمول المالي.

استكمالاً للمبادرات التي أصدرها البنك المركزي المصري مؤخراً لتشجيع البنوك على إتاحة التمويل للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وفي ضوء اهتمام البنك المركزي بالتمويل متناهي الصغر حيث سبق وأن أشار إلى قيامه بإصدار مبادرة منفصلة تتناول سبل تحفيز هذا النوع من التمويل، فقد حرص البنك المركزي على التعاون مع كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للاستفادة من منظومة التمويل القائمة، وتيسير الحصول على التمويل من قبل القطاع المصرفي من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الحاصلة علي ترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية بممارسة هذا النشاط.

وفي هذا الصدد فقد تم إضافة التمويل متناهي الصغر الممنوح مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت، أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر التي تم إلزام البنوك بتخصيصها من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات حتى عام 2020 ، وذلك مع مراعاة استحداث نظام تصنيف ائتماني طرف كل بنك يتم على أساسه تقييم تلك الجهات عند منحها تسهيلات ائتمانية .إلى جانب استحداث سياسة داخلية للتعامل مع التمويل متناهي الصغر وفقاً لطبيعته والمخاطر المرتبطة به. هذا وتتناول الملامح الرئيسية لتلك المبادرة أهمية التمويل متناهي الصغر، واهتمام البنك المركزي المصري بتدعيمه بهدف خلق فرص عمل ودمج أكبر قدر من الأنشطة الصغيرة في القطاع المالي الرسمي، حيث أكد السيد /محافظ البنك المركزي على أهمية هذا القطاع وأن البنك المركزي المصري يعكف منذ فترة طويلة على دراسة سبل تدعيمه حيث أنه أحد أهم الركائز لتحقيق الشمول المالي.

وتقدمت الدكتورة /غادة والي وزيرة التضامن الاجتماعي بالشكر للبنك المركزي المصري على -:إصدار مبادرة التمويل متناهي الصغر بالتعاون مع الجهات المختلفة وعلى رأسها الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، وأضافت أنها عملت منذ فترة على صياغة الاستراتيجية الوطنية لمنظومة التمويل متناهي

الصغر، كما أشارت سيادتها إلى أهمية الشمول المالي بما يُحقق العدالة الاجتماعية التي تعنى توفير فرصة الحصول على التمويل بعدالة ومساواة لكل مواطن بما يكفل له الحق في العيش بكرامة. كما أن هناك من البنك المركزي إلى إصدار مبادرة تشمل معايير استرشادية- يُمكن للبنوك الاستعانة بها عند إعداد الدراسة الائتمانية لمنح تمويل للجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر، وأكد على أنها ستعمل على مضاعفة التمويل لنحو في جميع أنحاء الجمهورية، وأن تعليمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول التي تُمكن الجمعيات الأهلية والشركات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر من صرف القروض وتحصيل الأقساط عبر الهاتف المحمول يُعد أهم عناصر تعزيز الشمول المالي.

تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي

نظم البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية GIZ والممثلة لوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية الفدرالية BMZ في (نوفمبر 2016) مؤتمراً بعنوان " تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي " بالأردن، للإعلان عن مبادرة إقليمية تشمل إجراءات بهدف تعزيز مشاركة المرأة في القطاع المالي.

وجاء المؤتمر في وقت يشهد تزايد اهتمام الحكومات العربية بتيسير فرص وصول الشرائح واستفادتها من أفضل الخدمات المالية ذات التكلفة المنخفضة كخدمات الدفع (الإلكترونية) والقروض والودائع ومنتجات التأمين، ذلك بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية في بلدانها وتحفيز النمو، إضافةً إلى إيجاد مزيد من فرص العمل. كما تعي هذه الحكومات جيداً أن من شأن تمكين المرأة، استخدام الخدمات المالية لإطلاق طاقاتها الاقتصادية، والإسهام في التنمية الاقتصادية أو النهوض بالمجتمع بشكل عام، إدراكاً منهم لأهمية التصدي لهذه التحديات، وجعل القطاعات المالية في المنطقة أكثر شمولاً للمرأة وللأعمال التي تقودها على كافة المستويات الاقتصادية.

وتم التوضيح أن هناك خمسة محاور رئيسية تركز عليها السياسات الوطنية الرامية إلى زيادة الإتاحة المالية للأفراد وقطاع الأعمال في المملكة، وهي خدمات الدفع الإلكترونية، والتمويل متناهي الصغر، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتثقيف المالي، وحماية المستهلكين. وتشكل هذه الرؤيا نقطة البداية نحو تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي في الاردن وباقي الدول العربية ومنها مصر والتي سيتم اعتمادها السنة المقبلة للفترة ما بين 2020 - 2018 ، وهي تعقب ما التزم به البنك المركزي الأردني ونظائره من البنوك المركزية، مؤخراً بتحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى رفع نسب الوصول إلى التمويل من الوضع الحالي البالغ 24.6 % بين السكان البالغين إلى 36.60 % بحلول عام 2020 بالأردن، وفي ذات الوقت الالتزام بتقليص الفجوة بين النساء والرجال من 53 % لنحو 35 %. من جهة أخرى، أعلن كل من صندوق النقد العربي والتحالف العالمي للشمول المالي

(AFI) والوكالة الألمانية للتنمية GIZ، عزمهم على تعزيز شراكتهم والانتقال إلى المرحلة التالية والعمل معاً من أجل الوصول إلى مبادرة عربية للشمول المالي، ومن المخطط أن يتم إطلاق هذه المبادرة، التي تهدف إلى تعميق التنقيف المالي في الدول العربية الأعضاء وإلى تعزيز الدعم على المستوى العالمي، في أبوظبي في 27 نيسان (أبريل) 2017 الذي تم تخصيصه يوماً عربياً للشمول المالي، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تبني على الجهود التي بذلها فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الذي تم تشكيله في وقت سابق تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وتدعم هذه الشراكة في الوقت نفسه صياغة وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة في الدول الأعضاء لصندوق النقد العربي، ذلك إثر الإعلان عن خطة عمل "دينارو" التي تمثل توجهاً عالمياً من قبل صناع القرار والجهات التنظيمية المعنية بالشمول المالي.

وقد تناول المؤتمر موضوعات تبادل المعرفة حول الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة، وأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، ومواضيع أخرى كالاستثمار في البنية التحتية، والابتكارات التي ساعد السوق في انتشارها ودورها في تعزيز مشاركة المرأة في القطاع المالي بالتالي تمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

أهمية الشمول المالي وأهدافه:- الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي..، لأن الحالة الاقتصادية للدولة لن تتحسن طالما فيه عدد كبير من الافراد والمؤسسات مستبعدين مالياً من القطاع المالي الرسمي، كما أن الشمول المالي يضمن للمؤسسات المالية تطور منتجاتها وإحداث التنافسية بين الشركات مقدمة الخدمات ، والمنتجات المالية في صالح المستهلك.

الشمول المالي يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع، وخصوصاً الشرائح المهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم . إذ أن الشمول المالي يضمن لكل الفئات سلفة الذكر أن تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، ومما يؤدي لارتفاع مستوى المعيشة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة.

كيف يتم تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية: وذلك عن طريق - التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، زيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية، تطوير نظم الدفع والتسوية القومية، العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم وذلك عن طريق الدفع (Digital Financial Services) الخدمات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول، العمل إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة.

دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي:- وذلك: بالتأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وحصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة وجودة مناسبة.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع البنوك، وإطلاع العملاء على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع نظام لإبقائه على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.. إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة إليهم.. حماية بيانات العملاء المالية ووضع نظم رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.. توفير طرق للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.. توعية وتثقيف العملاء وبخاصة غير المستفيدين من الخدمات المالية ومقدميها على مبادئ الحماية المالية للمستهلك لمعرفة وفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ما هو دور البنوك في تعزيز الشمول المالي وتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع

-ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، مع توفير التدريب للعاملين في هذا المجال.

- التشجيع على المنافسة بين البنوك وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء وتعزيز التنافسية بين البنوك للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.

-تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

-مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم استغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض.

- تخفيف متطلبات التمويل وذلك بالتنسيق مع البنك المركزي.

الشمول المالي و تمكين المرأة اقتصاديا.

ماذا يقصد بتمكين المرأة «التمكين» تعريف يعد مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينات، والتمكين لغوياً، يعني التقوية أو التعزيز ووظيفياً (إجرائياً) تتعدد تعريفات (التمكين) وفقاً لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية، أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما.

- يقصد بتمكين المرأة اقتصادياً، أي: مساعدة المرأة للحصول على استقلالها الاقتصادي عن الرجل حتى تصبح قراراتها المادية بيدها وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة) ويقتضي الحديث عن تمكين المرأة اقتصادياً، بيان حقوقها في التشريع الدولي ومقاربة ذلك مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إبراز الظواهر المؤثرة في وضع المرأة ومشاركتها في عملية التنمية.

وفى صدد تمكين المرأة ماليا و اقتصاديا: لماذا تمكين المرأة اقتصاديا وتحقيقا للعدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وتقليل الفجوة المالية العميقة بين الرجل والمرأة في المجتمعات الذكورية، زيادة الناتج الوطني وتحسين معدل النمو الاقتصادي.. - لما لتحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها من مردود إيجابي كبير على الأجيال القادمة والمجتمع عموما:- استهدافا لفئة مجتمعية تعتبر قيمة مضافة في الاقتصاد لناحية اليد العاملة و نوعية العمل ومنطق آخر في التعامل وكل ذلك في سبيل تحسين و تطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي..، زيادة في مستوى رفاهية المجتمع تحسينا لظروف حياة النساء وإخراجا لهن من وضع نفسي مقهور و عدم الشعور بالأمان على مرّ الأزمان، مما ينعكس إيجابا على صحتهن النفسية والجسدية، و تخفيفا على موازنات الدول لهذه الناحية وتحسينا لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهن.

كيفية تحقيق التمكين:- هي عملية ديناميكية، تسعى إلي توسيع فرص وحرية الجميع للقضاء على كل أشكال عدم المساواة بين أفراد المجتمع و منح الحرية الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية وهو ما يمكن تحقيقه عبر المحاور الآتية:- إزالة كل العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء كانت قانونية ، أو اجتماعية التي تضع الفئات المهمشة (التي لا تحظى بأية امتيازات وحقوق وفرص كالتي تتمتع بها الفئات أو الجماعات الأخرى كالمرأة، ذوو الاحتياجات الخاصة، الفقراء و الأقليات)، في مراتب أدنى، - تبني سياسات وإجراءات وتشريعات و إقامة هياكل ومؤسسات تساعد في القضاء على مظاهر الاقصاء والتهميش وتتولى عملية التمكين .ابتكار أدوات مالية مخصصة للمرأة كما حال بضعة مصارف و تحفيزات تشجعها على الانخراط في الدورة الاقتصادية..- تركيز عملية التنمية الاجتماعية على الفئات المهمشة، وذلك عبر تنمية قدراتها المعرفية ومواردها بشكل يكفل لها الاندماج في المجتمع بمشاركة فاعلة وفرص متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، إذ أن تمكين المرأة اقتصاديا يهدف إلي إدماج النساء في أنشطة التنمية الرئيسية وذلك للحاجة الملحة لزيادة النشاط الاقتصادي للمرأة وخصوصا في الزراعة.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومتغيرات العينة حول مفهوم وتطبيق الشمول المالي

حيث اختيرت عينة من الفلاحين والزراع الحائزين لحيازات زراعية من محافظتي سوهاج والشرقية لتمثل محافظات الجمهورية، واختيرت مركزين من كل محافظة واختيرت قريتين من كل مركز اختيرت عشوائيا 20 مفردة من كل قريه من سجل اثنين خدمات، اجري معهم الحوار وملئ استمارات الاستبيان والمصممة خصيصا لغرض التعرف على الوعي المالي وفهم الشمول المالي للتعرف على أثره على نتائج وثقافة الزراعة المصرية وسياستها كما أجري معهم حوار اللقاء الريف السريعمرتين مع كل مجموعة اختيرت من القرية بمعنى أجريت نحو 16 لقاء ريفي سريع لمفردات عينة الدراسة

وبالدراسة والتحقق تبين أن الشمول المالي ما زال من الموضوعات التي يصعب قياس مردودها اقتصاديا قياسا ملموسا، ولذا تجنح الدراسة في القياس الى قياس الوعي لمفهوم الشمول المالي اجتماعيا اكثر من القياسات

الاقتصادية، نحو مشاركة المرأة في القرار المالي ونسب المشاركة المالية، وفتح الحسابات، ودرجات التحول نحو القياسات المالية وفيما يلي طرحاً حول نتائج عينة الدراسة، وتصنيف وتوضيح الوعي حول أهم المتغيرات ونتائج الدراسة الميدانية ، وتم التعرض لموضوعات كثيرة تبين الوعي نحو الشمول المالي مفهومه وأهميته.

جدول (3) يوضح التركيب الاجتماعي والاقتصادي لعينة الدراسة بمحافظة سوهاج والشرقية

البيان		إجمالي المفردات		الاجمالي	الفئات الحيازية		
المحافظات		ذكور	إناث		أقل من فدان	فدان - أقل من 3 فدان	7 فدان فأكثر
محافظة سوهاج							
مركز طهطا	قرية شطورة	30	10	40	20	10	5
	قرية الصوامعة	30	10	40	20	10	5
مركز جهينة	قرية عنيبس	30	10	40	20	10	5
	قرية الطليحات	30	10	40	20	10	5
إجمالي محافظة سوهاج		120	40	160	80	40	20
محافظة الشرقية							
مركز الإبراهيمية	قرية تل محمد	30	10	40	20	10	5
	قرية كفر الشرفا	30	10	40	20	10	5
مركز كفر صقر	قرية الحوامدة	30	10	40	20	10	5
	قرية كفر حماد	30	10	40	20	10	5
اجمالي محافظة الشرقية		120	40	160	80	40	20
إجمالي العينة		240	80	320	160	80	40

المصدر :- جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاصة بالدراسة.

ومن جدول رقم (3) يتبين التركيب الاجتماعي والاقتصادي والتصنيف الحيازي لعينة الدراسة على مستوى القرية والمركز والمحافظة بعينة الدراسة. حيث اختيرت من كل قرية من سجل اثنين خدمات 40 مفردة من بين من بين الحيازات للرجال 30 مفردة ، ومن بين أسماء النساء المحيزات بواقع 10 مفردات لكل قرية. واستهدف ذلك للتعرف على الوعي الشمولي لدى الرجال والنساء المحيزين والمحيزات، بقرى عينة الدراسة. للتعرف على مفهوم الشمول

المالي وهل تحولت الحيازات الزراعية الورقية لكارت الفلاح وكارت ميزة البنكي الذي يساعد الفلاحين والمزارعين على التحول لكارت البنكي للدخول في مجال الشمول المالي والتعرف على الوعي المالي لدى العينة وأهميته في المجال التمويلي.

وقد اختير عشوائيا الفئات أقل من فدان من بين الأربعين مفردة من حيازات الرجال والنساء 20 مفردة للفئات الحيازية أقل من واحد فدان (حيازات القراريط) للتعرف على الوعي والشمولي لهذه الفئة من فدان فاقل من الرجال والنساء، واختير عشر مفردات الفئة من فدان لأقل من ثلاثة فدان من كل قريه، وكذلك خمس مفردات للفئات ثلاثة فدان لأقل من سبعة فدان، الفئة من سبعة فدان فأكثر وبذلك اصبحت العينة نحو 320 مفردة على مستوى قرى الدراسة الثمانية بمحافظتي الدراسة (محافظتي الشرقية وسوهاج)، بمعنى عينة عشوائية عنقودية للتعرف على الوعي التمويلي والشمولي المالي وماذا توافر الشمول وفهمه وفهمهم للوعي.

والتي منها تحققت الدراسة من مفهوم الشمول المالي لدى عينة مفرداتها والمتمثلة في 75% منها رجال و 25% منها نساء.

ومن جدول رقم (5) يتبين ان الفئات العمرية والتمثيل العمري لعينة الدراسة ان الفئة العمرية من 36- 50 عاما مثلت في العينة نحو 62.5% من إجمالي العينة أي السن الناضجة المفكرة والواجب ان تكون سن التفكير العالي نحو موضوع اقتصادي هام مثل الشمول المالي تلتها في ذلك الفئات العمرية من أكثر من 50 عاما، (22-35 عاما)، (19-21 عاما) على الترتيب بأهمية نسبية 21.875% ، 12.5% ، 3.125% من إجمالي التكرارات والعينة على الترتيب.

ومن استقراء بيانات الجدول(6) الموضح لدرجة التعليم حيث يعتقد أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدي الى ارتفاع مستوى الشمول المالي ومفاهيم تأثيرها على السياسة الزراعية تبين ان التعليم الجامعي مثل نحو 43.75% ، من إجمالي التكرارات والعينة، تلاه في ذلك المرحلة المتوسطة، وفوق الجامعية، ويقرأ ويكتب، والأمية بإجمالي نسب نحو 34.35%، 14.375%، 6.875% ، 6.25% من إجمالي العينة وتكراراتها على الترتيب ، وهذا يبين أن مستوى التعليم في العينة مرتفع ومن المتوقع ان يكون هناك فهم عالي لمعنى الشمول المالي وتأثيره على السياسات الزراعية والسياسة العامة وعلى حسن التعامل في المعاملات.

وعن مدى وجود كارت ميزة لدى الزراع عينة الدراسة لبنك التنمية والائتمان الزراعي، ومدى درجة التفاعل والعمل به والتعامل معه أوضحت بيانات الجدول رقم(7) أن من يملك كارت

جدول (4) توزيع العينة حسب النوع الاجتماعي.

النوع الاجتماعي		ذكر		أنثى		الإجمالي	
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
240	75	80	25	320	100		

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (5) توزيع العينة حسب الفئات العمرية.

الفئة العمرية		(21-19)		(35-22)		(50-36)		(أكثر من 50)		الإجمالي	
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
10	3.125	40	12.5	200	62.5	70	21.875	320	100		

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (6) توزيع العينة حسب المعرفة التعليمية

مستوي التعليم		أمي		يقرا ويكتب		مرحلة متوسطة		تعليم جامعي		فوق الجامعي		الإجمالي	
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
20	6.25	22	6.875	92	28.75	140	43.75	46	14.375	320	100		

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (7) الحصول علي كارت ميزة من بنك التنمية والائتمان الزراعي للتعامل مع الجمعية التعاونية الزراعية في مستلزمات الإنتاج لمفردات العينة أصحاب الحيازات.

اجمالي من لديه كارت ميزة	اجمالي من تفاعل بالكارت	% ممن لديه من العينة	من لم يتسلم الكارت	% ممن لديه من العينة
320	300	93.75	20	6.25

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

ميزة نحو 320 مفردة أي إجمالي العينة بنسبة 100%، لديها كارت ميزه، لكن تعامل به وتفاعل بالكارت نحو 300 مفردة بنسبة 93.75% من إجمالي مفردات العينة، ولم يتعامل به لعدم تسلمه حتى الآن نحو 20 مفردة ممثلون لنحو 6.25% من إجمالي مفردات العينة، أيضا تبين تلك البيانات أن هناك وعي نحو استخدام الكارت وربما نشبت 6.25% من مفردات العينة، لم تحصل على الكارت حتى الآن لوجود بعض مشكلات المواريث من الدرجة الأولى، وعدم الاهتمام من الدرجة الثانية، ومشكلات استخراج الكارت أو وصوله.

بدراسة مستوى الدخل للأسرة لمفردات عينة الدراسة حيث يتوقع ان تزيد او يزيد مستوى الوعي حول الشمول المالي بارتفاع مستوى الدخل للأسرة، ومدى الحاجة الى المعاملات البنكية أي علاقة إيجابية طردية حيث تبين أن مستوى الدخل من 1000 الى 3000 جنيه بلغت نسبتهم نحو 62.5% وإن من دخلهم أكثر من 6000 جنيه يمثلون نحو 18.85% من العينة، وكانت النسبة الأكبر كما يتضح تقع عند مستوى من دخله الشهري في الفئة من 1000 الى 3000 جنيه شهريا هي الأكثر تمثيلا في العينة ومن استقراء بيانات الدخل تبين من الجدول رقم (9) للعينة أن نحو 43.75% من العينة أكثر الدخل أو الدخل الأساسي بالعين من القطاع الخاص ونحو 37.5% من الدخل الحكومي ونحو 18.75% من الدخل الحكومي والخاص، مما يوضح أنه يمكنهم فتح حسابات بنكية لتوفير الدخول الحكومية والخاصة بصفة مستمرة وعلى درجة من الاستقرار العالية.

جدول (8) توزيع العينة حسب مستوى الدخل.

مستوى الدخل للأسرة	أقل من 1000		3000-1000		6000-3001		أكثر من 6000		الإجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	10	3.125	200	62.5	50	15.625	60	18.75	320	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول(9) الأهمية النسبية لتوزيع العينة حسب مصادر الدخل.

مصادر الدخل الرئيسية للأسرة	حكومي		خاص		حكومي وخاص		أخري تذكر		الاجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	120		140		60		-		320	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

ومن استقراء بيانات الجدولين (10،11) والذي يبين اتخاذ القرارات المالية في الأسرة يقع دوما على كاهل من، يتضح أن 68.75% من إجمالي العينة تقع القرارات المالية على كاهل رب الأسرة ونحو 28.25% من مفردات العينة يقع القرار فيها على الزوجة استعداد هي ممن يتخذ القرار، وأن نحو 3.25% يرى أن جميع أفراد الأسرة هم

من يتخذون القرار جماعيا مما يوضح أن هناك تصنيف جيد لتوزيع اتخاذ القرارات على مفردات الأسرة من رب الأسرة والزوجة والأسرة كاملة.

الامر الذي يتضح منه او معه وجود الوعي نحو اتخاذ القرار المالي والمرونة نحو المفهومية اللازمة لذلك في اتخاذ القرارات المالية وإدارتها.

ومن استقراء بيانات الجدول رقم (12) والذي يبين هل لديهم حسابات بنكية لدى البنوك المختلفة أوضح نحو 65.56% من مفردات العينة بوجود حسابات بنكية في البنوك .

جدول (10) يبين الأهمية النسبية لدرجة اتخاذ القرار من بين مكونات الأسرة.

اتخاذ القرارات المالية في الأسرة	رب الأسرة		الزوجة		جميع افراد الأسرة		أخرى تذكر		الإجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	220	68.75	90	28.125	10	3.125	-	-	320	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (11) الأهمية النسبية للإدارة المالية للأسرة.

الإدارة المالية في الأسرة	رب الأسرة		الزوجة		جميع افراد الأسرة البالغين		أخرى تذكر		الإجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	220	68.75	90	28.125	10	3.125	-	-	320	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (12) الأهمية النسبية لملكية الحسابات البنكية لأفراد العينة.

هل لديك حساب بنكي لدى أحد البنوك	نعم		لا		الإجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	210	65.625	110	34.375	320	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

نحو 34.375% من مفردات العينة أنه ليس لديه حسابات بنكية، أي قرابة ثلثي مفردات العينة لديهم حسابات بنكية وهذا يدل على وجود وعي جيد نحو الشمول المالي وإن كان يحتاج الى زيادته، حيث أن ثلث العينة تقريبا ليس لديه حسابات بنكية، ولكن بصفتهم فلاحون فلاحين فهم معهم كارت ميزة للتعاملات مع الجمعية والممكن أن تتحول أو يتحول العمل بها كحسابات بنكية في البنك الزراعي المصري.

ومن استقراء بيانات الجدول (13) يتبين ان البنك الاهلي المصري كان من أهم البنوك استحوذا على وجود الحسابات البنكية للمجموعة التي تمتلك حسابا بنكيا والذي بلغ عددها 210 مفردة من إجمالي المفردات للعيينة حيث بلغت نسبتهم نحو 38% من إجمالي من لديهم حسابات بنكية تلاه في ذلك مكتب البريد ثم البنك الزراعي ثم بنك مصر بنسب 29%، 14%، 10% ممن لديهم حسابات بنكية في عينة الدراسة ولم يحظى بنك CIB باي مفردات لها حسابا بنكيا به من عينة الدراسة.

ومن استقراء بيانات الجدول (13) تبين ان البنك الاهلي المصري كان من أهم البنوك استحوذا على وجود الحسابات البنكية للمجموعة التي تمتلك حسابا بنكيا والتي بلغ عددها نحو 210 مفردة من اجمالي المفردات للعيينة حيث بلغ من لديهم حساب بنكي في البنك الاهلي المصري نحو 38% من إجمالي عددهم، تلاه في ذلك مكتب البريد ثم البنك الزراعي المصري ثم بنك مصر بنسب 29%، 14%، 10%، مما لديهم حسابات بنكية بعينة الدراسة، ولم يحظ بنك CIB باي مفردة لها حسابا بنكيا به من مفردات عينة الدراسة.

ومن استقراء بيانات الجدول (14) تبين ان الحسابات الجارية هي النوعية التي حظيت بأعلى نوعية تعامل تلاه في ذلك حسابات التوفير، والودائع لأجل بأهمية نسبية بلغت نحو 57.14%، 38.1%، 4.76% على الترتيب من إجمالي من لهم حسابات بنكية في البنوك المختلفة سألها الذكر..

وعن اسباب اختيار هذه النوعية من الحسابات فقد أوضح نحو 51.072 % من إجمالي التكرارات حول الأسباب ان سهولة إجراء الحساب وانخفاض مستوى تكاليف الإجراء تعد هي السبب الأول كما أضاف نحو 27.59 % من إجمالي التكرارات المقدرة بنحو 290 تكرارا

جدول (13) الأهمية النسبية وتوزيع تكرارات العينة علي مختلف الجهات البنكية

البنوك المتعامل معها	البنك الأهلي المصري		بنك القاهرة		بنك مصر		بنك CIB		البنك الزراعي المصري		مكتب البريد		أخرى تذكر		الاجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	80	38	20	10	20	10	-	-	30	14	60	29	-	-	210	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (14) الأهمية النسبية لتوزيع العينة علي نوعية الحسابات المقامة.

نوع الحساب	حساب جاري		حساب توفير		ودائع لأجل		أخرى تذكر		الإجمالي	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
	120	57.14	80	38.1	10	4.76	-	-	210	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

وجود بطاقة ائتمانية هو سبب تقبل هذه النوعية من الحساب، في الوقت الذي أوضح فيه نحو 20.29% من إجمالي التكرارات أن إمكانية الحصول على قرض بضمان الحساب كان هو السبب الأول لاختيار هذه النوعية من الحساب .

وباستقراء بيانات الجدول رقم(16) عن الخدمات التي حصلت عليها من البنك كانت البطاقة الائتمانية بنسبة 96.89% ونحو 4.11% من اجمالي تكرارات البالغة نحو 146 تكرارا أنهم حصلوا على شيكات مصرفية.

جدول(15) أسباب اختياركم لهذا النوع من الحسابات (.....)

الأسباب	التكرار	%
سهولة إجراء الحساب، وانخفاض مستوى تكاليف إجراءه.	150	51.72
وجود بطاقة ائتمانية.	80	27.59
إمكانية الحصول علي قرض بضمان الحساب.	60	20.69
إجمالي التكرار	290	100.00

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول(16) يوضح الخدمات البنكية التي تم الحصول عليها من البنك

نوع الخدمات البنكية التي حصلت عليها من البنك		الشيكات المصرفية		بطاقة ائتمانية		أخرى تذكر		الإجمالي
التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	%
6	4.11	140	96.89	-	-	146	100	

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

وباستقراء بيانات الجدول (17) عن مصادر معلومات عن الخدمات والمنتجات المالية فقد أوضح نحو 18.02% من إجمالي التكرارات للمصادر والتي بلغت نحو 333 تكرارا فقد حصلت على المعلومات البنكية من مندوب المبيعات والمستشارين الماليين، ، وجاءت الاهميات مرتبة في فرع المؤسسة المالية في أي من فروع البنك والمؤسسات المالية بنحو 12.01% من التكرارات، والانترنت ووسائل الاعلام المقروءة والمسموعة بنحو 9.01% و البيانات المالية المنشورة في الصحف والمجلات بنحو 7.51% من التكرارات ونحو 5.41% من الاصدقاء والأقارب ونحو 48.05% من التكرارات من مصادر أخرى (ممثلة في الجهات الحكومية المختلفة)، هذه هي مصادر المعرفة البنكية لمنتجات البنوك والشمول المالي لمفردات عينة الدراسة وتبين الوعي الفعلي لمصادر المعلومات المالية.

وعن الاعتقاد بان الشمول المالي والذي يعني التحول المالي من النظام النقدي الى النظام غير النقدي يعمل على زيادة الشمول المالي والاستقرار المالي يوضح الجدول رقم(18) أن نحو 78.125% من العينة يعتقد هذا الاعتقاد في حين أن نحو 21.875% من عينة الدراسة ليرى غير ذلك.

ويوضح الجدول رقم(19) أن أسباب الاعتقاد ممن يذكرون ذلك ويتقبلون الاعتقاد ان الشمول المالي والذي يعني التحول من النظام النقدي الى النظام غير النقدي أي التعامل عن طريق الحسابات البنكية والشيكات ووسائل الدفع الالكتروني، ويرى نحو 45%، 30%، 25% من إجمالي التكرارات ان مرجعه أنه يحقق توازن مالي بأسعار منخفضة..

كما هو مبين من الجدول(19) والموضح أسباب الاستقرار المالي بالدفع الالكتروني. في حين يتبين من الجدول(20) أسباب عدم الاعتقاد، بأن نظام الدفع الالكتروني والتعاون غير النقدي والذي يعني الشمول المالي يتسبب في دفع إحداث عملية التنمية ويرى أنه غير مناسب وذلك بنسب 25%، 23.21%، 23.21%، 17.8%، 10.71% من اجمالي التكرارات مرتبه حسب السابق ترتيبا متواليا لأسباب الخوف من الاقتراض بصفة عامة، وفي ظل في ظل النظام النقدي يستطيع الإنسان التحكم في المصروفات، عدم توافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق النظام، معظم الشعب كأفراد ومؤسسات غير مؤهل للتطبيق الالكتروني، والشمول المالي والدفع غير النقدي، واخيرا ان البنوك نفسها غير مؤهلة لتوفير وسائل الدفع غير النقدي بسهولة وطول الوقت اللازم للتأهل.

جدول (17) يوضح مصادر معلومات عن الخدمات والمنتجات المالية

المصادر المعلومات عن الخدمات والمنتجات المالية (الشمول المالي):	التكرار	%
فرع المؤسسة المالية، أي فروع البنوك والمؤسسات المالية	40	12.01
الإنترنت ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة	30	9.01
مندوبي المبيعات والمستشارين الماليين	60	18.02
البيانات المالية المنشورة في الصحف والمجلات	25	7.51
من الأصدقاء والأقارب	18	5.41
أخرى تذكر (الجهات الحكومية)	160	48.05
إجمالي التكرارات	333	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (18) هل تعتقد أن الشمول المالي " والذي يعني التحول من النظام النقدي إلي النظام غير النقدي، أي التعامل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بعمل حسابات وتحويلات بنكي وشيكات ونظم مصرفية وكروت سحب ودفع الكترونية " سوف يزيد من الاستقرار المالي

	التكرار	%
نعم	250	78.125
لا	70	21.875

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (19) في حالة الإجابة (بنعم) يذكر الأسباب

التردد	%	هل تعتقد أن الشمول المالي " والذي يعني التحول من النظام النقدي إلى النظام غير النقدي، أي التعامل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بعمل حسابات وتحويلات بنكي وشيكات ونظم مصرفية وكروت سحب ودفع الكترونية " سوف يزيد من الاستقرار المالي
180	45	لأنه يحقق توازن مالي بأسعار مخفضة ومستقرة.
120	30	يتسبب في أن تكون الضمانات أيسر والأسعار أفضل.
100	25	يساعد علي الدفع بعجلة الاستثمار والتنمية.
400	100	إجمالي التكرار

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول (20) في حالة الإجابة (بلا) تذكر الأسباب

التردد	%	هل تعتقد أن الشمول المالي " والذي يعني التحول من النظام النقدي إلى النظام غير النقدي، أي التعامل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية بعمل حسابات وتحويلات بنكي وشيكات ونظم مصرفية وكروت سحب ودفع الكترونية " سوف يزيد من الاستقرار المالي
70	25.00	الخوف من الاقتراض بصفة عامة.
65	23.21	في ظل النظام النقدي يستطيع الإنسان التحكم في إدارة المصروفات.
65	23.21	عدم توافر البنية التحتية المناسبة لتطبيق النظام.
50	17.86	معظم الشعب كأفراد ومؤسسات غير مؤهل لتطبيق هذه الأنظمة التي تحتاج إلي تقدم تكنولوجي وتعليم عالي أو متوسط علي الأقل والامر مازال في الريف نسبة من الأمية والتعليم منخفض المستوى.
30	10.71	البنوك غير مؤهلة لتطبيق النظام.
280	100	إجمالي التكرار

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

ومن استقراء بيانات الجدول (21) والذي يبين مدى اعتقاد المبحوثين في ان نظام الشمول المالي يزيد من المشروعات بالقرية المصرية أوضح نحو 75% من المبحوثين بأنه نعم الشمول المالي يزيد من قيام المشروعات الريفية بالقرية، حيث ضعف المعرفة بالنسبة لمتطلبات الإقراض فإن الشمول المالي سوف يجد ارضيه خصبه ويؤدي لزيادة المشروعات الريفية بزياده، وكان هذا هو رأي 102 مفردة ممثله نحو 35.4% ممن اعتقدوا ان الشمول المالي سوف يزيد من المشروعات الريفية والبالغ عددهم 240 مفردة ممثلة نحو 75% من العينة، تلاه في ذلك الخوف من مشاكل الإقراض والاقتراض وتعدد الإجراءات والخوف من مشاكل عدم السداد، عدم وجود

مشروعات صغيرة طموحة جديدة في فكر الريفيين، صعوب تسويق كثير من المنتجات الريفية بنسب 30.2%، 18.82%، 15.6% من المعتقدون بذلك كما يتبين في جدولي (21،22) على التوالي.

وباستقراء بيانات الجدول (23) والذي يذكر اسباب عدم اعتقاد ان الشمول المالي يؤدي لإمكانية زيادة المشروعات الريفية بالريف يرى نحو 51.61 % من إجمالي التكرارات عدم الاعتقاد ان العاملين بالمجال الزراعي ليس معتمدين على هذه الأنظمة، ، وان انخفاض مستوى التعليم عند كثير من العاملين في المجال الزراعي سببا في تكوين هذا الاعتقاد بان الشمول المالي لن يزيد من المشروعات الريفية بنسبة 48.39% من إجمالي تكرارات عدم الاعتقاد وربما يكون ذلك منبثقا للتنمية وانتشار الشمول المالي في الريف وعن اعتقاد أن الشمول المالي من الممكن ان يقلل من الفساد الاداري يعتقد نحو 200 مفردة من العينة ممثلة نحو 68.75% ان الشمول المالي سوف يقلل من الفساد الإداري

جدول (21) هل تعتقد أن الشمول المالي سوف يزيد من المشروعات الزراعية والريفية بالقرية المصرية.

	التكرار	%
نعم	240	75
لا	80	25

جدول (22) في حالة الإجابة (بنعم) يذكر الأسباب

هل تعتقد أن الشمول المالي سوف يزيد من المشروعات الزراعية والريفية بالقرية المصرية.	التكرار	%
ضعف المعرفة بالنسبة لمتطلبات الاقراض.	102	35.4
الخوف من مشاكل الإقراض والاقتراض وتعدد الاجراءات والخوف من مشاكل عدم السداد.	87	30.2
مفيش مشروعات صغيرة طموحة جديدة في فكر الريفيين،	54	18.8
صعوبة تسويق كثير من المنتجات الصغيرة.	45	15.6
إجمالي التكرار	288	100.0

100 مفردة من العينة ممثلة نحو 31.25% من إجمالي العينة بانه لن يكون له أثر حيث اعتقاد 220 مفردة ممثلة نحو 68.57% من إجمالي العينة مبني على الأسباب التالية الحد من الرشوة في العمل الإداري، تخفيض معدل الروتين الوظيفي، توافر المعلومات عن الأوضاع المالية لمعظم أفراد المجتمع مما يساعد على دراسة الأوضاع التمويلية لأفراد المجتمع، وزيادة الشفافية، والحد من التعاملات الشخصية والمبالغة التي تصل الى تزوير في تقدير حجم الوضع المالي للعميل ممثلة نحو 31.25%، 23.44%، 18.75%، 15.63%، 10.94% من إجمالي التكرارات الممثلة نحو 640 تكرارا ونحو 90.7%، 68.8%، 54.55%، 45.45%، 31.82% من إجمالي من قالوا نعم والبالغ عددهم 220 مفردة من إجمالي عينة الدراسة.

في حين يرى نحو 100 مفردة منهم ممثله نحو 31.25% من اجمالي العينة ان الشمول لن يقلل من الفساد الاداري وذلك لنقص في الوعي نحو الشمول المالي، وضعف في مستوى الإرشاد المالي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، عدم النزاهة والأمانة لبعض العاملين، وعدم توافر التكنولوجيا الحديثة التي تتماشى مع متطلبات الشمول المالي، ذلك بأهمية نسبيه تمثل نحو 21.65%، 17.32%، 16.23%، 15.15%، 15.58%، 14.07% من إجمالي التكرارات على الترتيب، ونحو 100%، 80%، 75%، 70%، 72%، 65% من إجمالي ممن يعتقدون ان الشمول المالي لن يؤثر في الفساد الاداري والبالغ عددهم 100 مفردة.

وعن الضمانات والحوافز التي يجب أن يقدمها البنك المركزي للانضمام إلى منظومة الشمول المالي بعينه الدراسة، يارا نحو 240 مفردة بنسبه تكرر 54.55% من اجمالي التكرارات البالغة نحو 440 تكرارا ان توفير البنية التحتية للبنك سوف يوفر ضمانات لازمه لنجاح الشمول المالي، وتوافر النزاهة والأمانة للعاملين بالقطاع ومحاولة القضاء على الفساد الإداري يعد من أهم ضمانات نجاح الشمول المالي ممثلا هذا الراي نحو 45.45% من إجمالي التكرارات للآراء في ضمانات وحوافز يجب أن يقدمها البنك المركزي لنجاح عملية الشمول المالي كما يتبين في جدول(27) .

أما عن متطلبات نجاح منظومة الشمول المالي لعينة الدراسة وباستقراء بيانات الجدول(28) تبين أن تأهيل العاملين بالبنوك حول أهمية المنظومة وتوفير التكنولوجيا الحديثة يعد من أهم متطلبات نجاحها ممثلا الرأي نحو 65.28% من إجمالي التكرارات الزراع البالغ نحو 360 رايًا حول ذلك، يليه في ذلك معالجة الأعطال والأخطاء التي تحدث في تقديم الخدمات في الوقت الحالي لتجنب حدوث فشل النظام ممثلة نحو 34.72% من إجمالي التكرارات. وعن الصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق المنظومة للشمول المالي واستقرار جدول (29) تبين أن هناك صعوبتين أمام تطبيق النظام من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة حيث كانت البنية التحتية للبنوك غير مجهزة بالشكل الكافي او الجيد وان الأنظمة الإلكترونية كثيرة الاعطال بالإضافة عدم تأهيل الافراد والمؤسسات جيدة، وذلك بنسبة 63.64%، و 36.36%

جدول (23) في حالة الإجابة (بلا) تذكر الأسباب

الشمول المالي سوف يزيد من المشروعات الزراعية والريفية بالقرية المصرية.	التكرار	%
عدم اعتماد العاملين في المجال الزراعي علي مثل هذه الأنظمة.	80	51.61
انخفاض مستوي التعليم في كثير من العاملين في المجال الزراعي.	75	48.39
إجمالي التكرار	155	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

(24) هل تعتقد أن الشمول المالي سوف يقلل من الفساد الإداري في المجتمع.

	التكرار	%
نعم	220	69
لا	100	31

جدول (25) في حالة الإجابة (بنعم) يذكر الأسباب

الأسباب	التكرار	% من إجمالي التكرارات	% من إجمالي من قالوا نعم
الحد من رشاوى العمل الإداري	200	31.25	90.91
تخفيض معدل الروتين الوظيفي	150	23.44	68.18
توافر المعلومات عن الأوضاع المالية لمعظم أفراد المجتمع مما يساعد علي دراسة الأوضاع التمويلية لأفراد المجتمع.	120	18.75	54.55
زيادة الشفافية.	100	15.63	45.45
الحد من التعاملات الشخصية والمبالغة التي تصل إلي التزوير في تقدير حجم الوضع المالي للعميل	70	10.94	31.82
إجمالي تكرارات الأسباب التي ذكرها من قال نعم	640	100.00	
عدد من اعتقدوا بنعم	220		

جدول (26) حالة الإجابة (بلا) تذكر الأسباب

هل تعتقد أن الشمول المالي سوف يقلل من الفساد الإداري في المجتمع.	التكرار	% من إجمالي التكرارات	% من إجمالي من قالوا لا
نقص في الوعي نحو الشمول المالي.	100	21.65	100.00
ضعف مستوى الإرشاد المالي.	80	17.32	80.00
انخفاض في مبادئ تطبيق الشمول المالي	75	16.23	75.00
انخفاض دخول الأفراد وخاصة الزراعيين مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى	70	15.15	70.00
عدم توافر النزاهة والأمانة لبعض العاملين	72	15.58	72.00
عدم توافر التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على الحد من الفساد الإداري	65	14.07	65.00
إجمالي تكرارات الأسباب التي ذكرها من قال لا		100	
عدد من اعتقدوا بلا	100		

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول(27) الأهمية النسبية لتكرارات الضمانات والحوافز التي يجب أن يقدمها البنك المركزي للانضمام إلى منظومة الشمول المالي بعينة الدراسة.

الضمانات والحوافز	التكرار	%
توفير البنية التحتية للبنوك التي سوف تعمل بالمنظومة وذلك للمحافظة على الأنظمة المتبعة.	240	54.55
توافر النزاهة والأمانة للعاملين بالقطاع ومحاولة القضاء على الفساد.	200	45.45
إجمالي التكرار	440	100.00

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

جدول(28) الأهمية النسبية لتكرارات متطلبات نجاح منظومة الشمول المالي بعينة الدراسة.

متطلبات نجاح منظومة الشمول المالي	التكرار	%
تأهيل العاملين بالبنوك وتوفير التكنولوجيا الحديثة.	235	65.28
معالجة الاعطال والاختفاء التي تحدث في تقديم الخدمات في الوقت الحالي أولاً لتجنب حدوث فشل النظام عند تطبيقه.	125	34.72
إجمالي التكرار	360	100

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

من اجمالي تكرارات الآراء والممثلة بنحو 220 تكرارا، ويتبين من ذلك ان الافراد عينة الدراسة على وعي وفهم للشمول ومتطلبات وصعوبات تنفيذه.

وايضا بالتعرف على سبل التغلب على الصعوبات التي تواجه الشمول المالي بعينه الدراسة فقد تبين من استقراء بيانات الجدول (30) حوار اللقاء الريف السريع التطوير المستمر والتأهيل وعدم التطبيق بشكل شامل لتجربة النظام إنما التطبيق التدريجي يعد من اهم المشكلات بنسبه 100% من اجمالي تكرارات الآراء والبالغة نحو 100 تكرارا.

وحول الاعتقاد بأن الشمول المالي سوف يساعد على تحقيق تنمية في المجتمع الريفي أوضح نحو 81.25% بأن ذلك صحيح في الوقت الذي نفى فيه نحو 18.75% من عينة الدراسة صحة هذا. وذلك ما يوضحه اللقاء الريف السريع R.R.A . والجدول(31)، وكان الاعتقاد حول نعم إن الشمول المالي يتيح تحسن ويساعد في إحداث تنمية في المجتمع الريفي للأسباب التالية:- إذ ان الشمول المالي يتيح لأفراد المجتمع والفقراء منهم على الأخص إمكانية الحصول على قرض تنموي بسعر فائدة مخفض وبشروط ميسره، ويساعد على زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار وفرص الاستثمار بأهمية نسبية نحو 24.30 % من اجمالي التكرارات للآراء البالغة نحو 1080 تكرارا حول الأسباب لكل من السبيين، تلاهما في ذلك أن الشمول المالي يساعد على زيادة الوعي الإنتاجي والاستثماري

وسهولة التمويل والتسويق للمنتجات الريفية بنسبه 22.43% من اجمال التكرارات حول الآراء المعنقدة بان الشمول المالي سوف يحدث تنمية في الريف والمجتمع الريفي تلاها في ذلك الاعتقاد بأن الشمول المالي سوف يعمل على تقليص القطاع التمويلي غير الرسمي مرتفع التكاليف لعدم قدرته على المنافسة بنسبة 12.15 % من إجمالي التكرارات، الامر الذي يتبين معه وجود وعي لدى مفردات عينة الدراسة نحو فوائد واسباب وآراء الأفراد والمجتمع حول ما يمكن أن يؤثر فيه وبه الشمول المالي على المجتمع وأن هناك وعي ناجح وواضح كما يرى نحو 12.15% من إجمالي التكرارات ان الاسباب السابقة كلها هي ما يمكن حدوثها في الشمول المالي لإحداث تنمية في المجتمع الريفي.

في الوقت ذاته اوضح نحو 60 مفردة ان الشمول المالي لن يحدث تنمية لعدم وجود الثقة الكافية بين العاملين في القطاع الزراعي والفقراء والمؤسسات البنكية والحكومية كما يوضح الجدول (32) واستقراء البيانات. وعن التوقع في أن الشمول المالي والتحول من النظام النقدي الى النظام غير النقدي سوف يساعد في احداث وعي اقتصادي خصوصا بين الشباب والمرأة الريفية والفقراء بعينة الدراسة وافق الرأي نحو 90.625% منهم من مفردات العينة (320 مفردة) ولم يوافق نحو 9.375% منهم كما يبين جدول (33).

جدول (29) الاهمية النسبية لتكرارات الصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق

منظومة الشمول المالي بعينة الدراسة.

الاهمية النسبية لتكرارات الصعوبات التي يمكن أن تعترض تطبيق منظومة الشمول المالي	التكرار	%
البنية التحتية للبنوك غير مجهزة بالشكل الكاف أو الجيد	140	63.64
الأنظمة الالكترونية كثيرة الاعطال، أضف لذلك عدم تأهل الافراد والمؤسسات لمثل هذه الأنظمة.	80	36.36
إجمالي التكرار	220	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول (30) الاهمية النسبية لتكرارات سبل التغلب علي الصعوبات التي تواجه الشمول المالي بعينة الدراسة.

سبل التغلب علي الصعوبات	التكرار	%
التطوير المستمر والتأهيل وعدم التطبيق بشكل شامل لتجربة النظام.	180	100
التكرارات	180	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول (31) الأهمية النسبية لتكرارات الاعتقاد في أن تطبيق الشمول المالي سوف يساعد علي إحداث تنمية في المجتمع الريفي بعينة الدراسة.

	التكرار	%
نعم	260	81.25
لا	60	18.75
إجمالي التكرارات	320	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول (32) في حالة الإجابة (بنعم) يذكر الأسباب وتكراراتها

هل تعتقد أن تطبيق الشمول المالي سوف يساعد علي احداث تنمية في المجتمع الريفي	التكرار	% إجمالي التكرارات
الشمول المالي يتيح لأفراد المجتمع والفقراء منهم علي الاخص إمكانية الحصول علي قرض تنموي وبسعر مخفض وبشروط ميسرة.	260	24.30
يساعد الشمول المالي علي زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمار وفرص الاستثمار.	260	24.30
ويساعد الشمول المالي علي زيادة الوعي الإنتاجي والاستثماري وسهولة التمويل والتسويق للمنتجات الريفية.	240	22.43
يساعد الشمول المالي علي تقليص القطاع التمويلي غير الرسمي مرتفع التكاليف لعدم قدرته علي المنافسة.	180	16.82
كل ما سبق.	130	12.15
إجمالي التكرارات	1080	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

في حالة الإجابة (بلا) تذكر الأسباب وتكراراتها.

الأسباب	التكرار	%
عدم وجود الثقة الكافية بين العاملين في القطاع الزراعي والفقراء والمؤسسات البنكية والحكومية.	60	100
إجمالي التكرارات	60	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

كما أنه حول ان المجتمع الريفي لديه وعي كافي عن مفهوم واهداف الشمول المالي اوضح نحو 68.57% من اجمالي العينة مساندة هذه الفكرة وان الوعي متوافر في حين رأى نحو 31.25% من العينة أن المجتمع الريفي ليس لديه وعي كافي لفهم الشمول المالي واهميته، كما هو موضح بالجدول(34) .

وعن مدى الاستفادة من تجربة الشمول المالي او استفادة الجيران والاهل منها اوضح نحو 68.75% من إجمالي العينة أنهم استفادوا منها ويعرفون من جيرانهم من استفاد منها، وأن نحو 31.25% لم يستفيدوا منها ولا يعرفون أحدا من الجيران استفاد من التجربة كما يوضح الجدول(35). وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك الآراء حيث استخدم كا2 (مربع كاي) لذلك.

ونتيجة أهمية التعرف على التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي والزراعي تمت دراسة التحديات التي يوضحها الجدول رقم(36) واستقراء بيانات RRA ، أن انخفاض الوعي لدى الفلاحين والريفيين والخوف من الفقر وأثره السلبي والمضاد لأهداف التنمية المرجوة من الشمول المالي يعد من أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي حيث مثلت نسبة قبوله لدى مفردات العينة بنسبة نحو 81.3% من العينة يوافق على هذا الرأي. وجاء كل من انقطاع التيار الكهربائي الدائم، والسقوط الدائم في شبكة الانترنت، وعدم توافر ماكينات الصرف الالي وكسره الزحام عليها والاعطال، ووجود مصروفات إدارية مرتبطة بالعمليات البنكية بأهمية نسبية نحو 21.9%، 37.5%، 68.8%، 54.7%، من العينة للتكرارات على الترتيب.

وهكذا يبين جدول(36) العديد من التحديات التي تقابل الشمول المالي وانتشاره في القطاع الريفي، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لمربع كاي(كا2) لتحليل التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي حسب آراء الزراع عينة الدراسة.

ومن استقراء بيانات الجدول(37) يتضح اهم المجالات والأنشطة الانتاجية الصغيرة التي تحتاج للتمويل عن طريق الشمول المالي في القطاع الريفي حيث كانت إنتاج اللحوم الحمراء وتسمين العجول البتلو، وإنتاج الالبان، وتربيته الدواجن لإنتاج اللحم والبيض، وإنتاج المربات، وعسل النحل، والتحصينات والأدوية البيطرية للحيوانات، وطرق الري الحديثة، والاستزراع السمكي، والأنشطة الزراعية المتكاملة في الريف لمصانع الاعلاف وخدمات الآلات الزراعية، وأنشطة مرتبطة بالإنتاج الحيواني والداجني مثل معامل الالبان وغرف التفرخ، والألبان ومصنعات اللحوم...الخ من الأنشطة المبينة بالجدول(37) بأهمية نسبية يوضحها الجدول(37)، وبإجراء تحليل مربع كاي ثبت المعنوية الإحصائية لقيمتة.

ومنه يتبين ان المجتمع المدروس لديه وعي لتطبيق اهم المجالات والمشروعات والأنشطة الإنتاجية في الريف والتي يتطلبها الريف المصري وترتيب أهمية احتياجاتها في الشمول المالي.

واخيرا تم التعرض للحوافز التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي وعينة الدراسة وأوضح جدول(38) أهمية العديد من الحوافز التي تشجع على انتشار الشمول المالي في الريف المصري جاءت على

رأسها توافر درجة عالية من الامان في المعاملات غير النقدية مثل حفظ الأموال من الضياع والسرقات وسهولة السداد للاقتراض الرسمي بتكرار 200 مفردة من العينة ممثلة نحو 66.67% من إجمالي العينة الممثلة نحو 320 مفردة، تلاها في ذلك وجود حساب بنكي وميزه، نشر الوعي بأهمية ومميزات الشمول المالي عن طريق إلقاء الضوء على نماذج المشاريع ذات العائد المجزي بنسبة 56.67% لكل منهم ان راي نحو 170 تكرارا لمفردات العينة.

جدول(33) الأهمية النسبية لتكرارات التوقع في أن الشمول المالي والتحول من النظام النقدي إلى النظام غير النقدي سيساعد علي إحداث وعي اقتصادي وخصوصاً بين الشباب والمرأة الريفية والفقراء بعينة الدراسة.

	التكرار	%
نعم	290	90.625
لا	30	9.375
إجمالي التكرارات	320	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول(34) الأهمية النسبية لتكرارات التوقع في أن المجتمع الريفي لديه وعي كاف عن مفهوم وأهداف الشمول المالي بعينة الدراسة.

	التكرار	%
نعم	220	68.75
لا	100	31.25
إجمالي التكرارات	320	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول(35) الأهمية النسبية لتكرارات هل استفدت من تطبيق تجربة الشمول المالي أو تعرف أحد استفاد منها من الجيران والأهل والأقارب

	التكرار	%
نعم	220	68.75
لا	100	31.25
إجمالي التكرارات	320	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول (36) التحديات التي تواجه الشمول المالي في القطاع الريفي.

التحديات	التكرار	% من إجمالي العينة
انخفاض الوعي لدى الريفيين.		
الخوف من الفقر وأثره السلبي علي والمضاد لأهداف التنمية المرجوة من الشمول المالي	260	81.3
انقطاع التيار الكهربائي المتكرر.	70	21.9
السقوط الدائم في شبكة الانترنت بل عدم توافرها	120	37.5
عدم توافر ماكينات الصراف الآلي، وكثرة الزحام حالة تواجدها، وكثرة أعطالها.	220	68.8
وجود مصروفات إدارية وضريبية مرتبطة بكل عملية يتم إجرائها عن طريق الصراف الآلي	175	54.7
الحاجات المتعددة للأموال النقدية السائلة لإتمام عمليات البيع والشراء للحياة اليومية ومدخلات العمليات الإنتاجية، حيث الطلب علي النقود المنشق من الطلب علي الخدمات.	140	43.8
كثير من المدخلات للعمليات الإنتاجية التنموية الريفية والزراعية يصعب التعامل فيها مع العمل الآلي والصرف الآلي، كما أن كثير من العمليات الحياتية في الريف والحضر لا تصلح فيها المعاملات الآلية.	130	40.6
كثير من الريفيين لا يعرف القراءة والكتابة بمعنى ارتفاع الأمية سوف يعوق عملية الشمول المالي معهم، وانخفاض الوعي مما يؤخر درجات التبني والاستجابة للغير.	150	46.9
إن الشمول المالي يتطلب إعادة هيكلة للمؤسسات القائمة بالإضافة إلي الكثير من دوائر الخدمات.	140	43.8
القيم السائدة في المجتمع والمعتقدات وكثير من الأفكار تحتاج التغيير حتي لا تقف عقبة أمام تحقيق الشمول المالي.	120	37.5
عدم توافر الثقة لدي كثير من سكان الريف في البنوك وتعاملاتها.	100	31.3
ضعف توافر الفروع البنوك في القرى والصرافات الآلية كذلك.	180	56.3
بطء دور الدولة في المساندة للقطاع المالي.	90	28.1
انخفاض روح المجازفة أو ما يعرف بتأخر التبني لدى الريفيين للشمول المالي و عدم وجود الإرشاد الريفي	80	25.0
انخفاض عام في مستوى الوعي في مجال الاستثمار والأمور المالية، وضعف الاستثمار في المجال الزراعي	50	15.6
نقص الوعي وجهل نسبة كبيرة عن ماهية الشمول المالي وانخفاض مستوى الإعلام	70	21.9
عدم توافر المتخصصين لتوجيه المقترض والمستثمرين نحو المشروعات المناسبة وعدم توافر دراسات جدوى معدة وسليمة في جهات المانحة أو المسؤولة عن التنمية الريفية في الريف المصري وغياب للخريطة الاستثمارية	95	29.7
الامتناع عن الدخول في مجالات الاستثمار القائم علي الاقتراض خوفاً من عدم السداد ومشكلات	85	26.6

		السداد.
28.8	92	عزوف كثير من الريفيين عن التعامل مع المؤسسات التمويلية.
23.4	75	البيئة غير مواتية الان لتنفيذه.
	320	إجمالي العينة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول (37) أهم المجالات والأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي تحتاج للتمويل عن طريق الشمول المالي في القطاع الريفي.

%	التكرار	المجالات
53.1	170	إنتاج اللحوم الحمراء وتسمين العجول. (البتلو)
29.7	95	إنتاج الألبان. "معامل الألبان"
37.5	120	تربية الدواجن لإنتاج اللحم والبيض.
14.1	45	انتاج المريات والمخللات
12.5	40	إنتاج عسل النحل.
4.7	15	الادوية والتحصينات البيطرية للحيوانات
16.3	52	طرق الري الحديث والآلي.
7.8	25	الاستزراع السمكي.
20.3	65	الأنشطة الزراعية الصناعية المتكاملة داخل الريف المصري كمصانع الأعلاف.
10.9	35	خدمات الآلات الزراعية.
29.7	95	الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الحيواني والداجني والسمكي مثل معامل الاجبان والألبان، مصنعات اللحوم.
10.9	35	مشروعات متنوعة معظمها الصغيرة مثل مطاعم – فاكهة – خضروات – سلع جافة
6.6	21	دفع الأجور، ومستلزمات الإنتاج، والأصول الاستثمارية.
10.9	35	طلب قروض، وسدادها، والالتزامات الحكومية من مصاريف إدارية وضرائب وخلافه.
4.7	15	مشروعات حرفية مثل الأحذية والشنط...الخ.
3.1	10	مشروعات الأدوات المنزلية والكهربائية والمفروشات وخصوصاً المتخصص فيها المحافظات حسب الموارد المتاحة.
3.4	11	مصانع صغيرة للتبخير والتجفيف للنباتات الطبية والعطرية.
–	320	إجمالي العينة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة.

وهكذا اوضح الجدول مجموع الحوافز التي تشجع على انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي كما يوضحها الجدول(38) واللقاء الريفي السريع.

وأيضا منها يمكن التعرف على أن مفردات العينة والمجتمع الريفي لديه وعي كامل حول الحوافز التي يمكن ان تنشط الشمول المالي في الريف المصري.

ومن استخلاص مجمل الآراء واستقراء بيانات الجداول واللقاء الريف السريع تبين أن المجتمع الريفي لديه وعي بالشمول المالي وأهميته في مساندة القطاع الزراعي وإحداث تنمية ريفية وزراعية وأنه من الضروري تقييم هذه التجربة وتعميمها وأنه بالنسبة للزراع ضرورة تفعيل كرت ميزه للفلاح بكل خصائصه البنكية وربط المعاملات الزراعية كلها بالكرت وإحداث تطوير .

وتعديل دائم ونشر الوعي المالي بين الريفيين، والعمل على التوعية المستمرة والمتابعة الزراعيين والريفيين على اهمية وفوائد الشمول المالي.

جدول (38) الحوافز التي تشجع علي انتشار الشمول المالي في القطاع الريفي.

الحوافز	التكرار	% من إجمالي العينة
توافر درجة عالية من الأمان في التعاملات غير النقدية. حفظ الأموال من الضياع والسرقات، وسهولة السداد للاقتراض الرسمي.	200	66.67
وجود حساب بنكي وفيزا،	170	56.67
سهولة التعامل وانخفاض تكاليف فتح حساب بنكي	150	50.00
نشر الوعي بأهمية ومميزات الشمول المالي من خلال عقد دورات وندوات ومؤتمرات وبثها من خلال الوسائل المرئية والمسموعة.	170	56.67
تحفيز الريفيين بوجه خاص للانضمام لمنظومة الشمول المالي عن طريق القاء الضوء على نماذج من المشاريع ذات العائد المجزي وكيفية تقليل المخاطر.	120	40.00
تيسير الحصول علي القروض للمشروعات الصغيرة بإجراءات أيسر وسعر فائدة أقل.	95	31.67
خلق الثقة بين الجهاز الحكومي المالي(الدولة) وأفراد المجتمع.	120	40.00
من اهم المحفزات في القطاع الريفي انخفاض الادخار الزراعي ومن ثم وجود طلب علي القرض	110	36.67
ايجاد مساندة شعبية وحكومية للشمول المالي وعلان اهل الثقة من الدولة ومن رجال الدين بشرعية وسلامة الشمول المالي وعدم مخالفته لاي شريعة سماوية.	140	46.67
عرض نماذج من المشروعات الناجحة التي اعتمدت في تمويلها علي هذا النظام.	140	46.67
ايجاد اليات للتسويق الانتاج من هذه المشروعات والسعي لفتح الأسواق الجديدة للمشروعات المعنية بالشمول المالي أو توافر الشمول المالي للمشروعات المتاح عليها الطلب السوقي.	120	40.00
المتابعة الدورية والفعالة خلال عمر المشروعات الممولة بالاقتراض.	160	53.33
ملائمة فترات استرداد القرض مع زمن الحصول علي العائد.	120	40.00
إعداد دراسات جدوى استرشادية للمشروعات لتنموية الصغيرة التي يحتاج اليها القطاع الريفي حسب إمكانياته وموارده.	140	46.67
استنباط أهم الفرص والإمكانيات الاستثمارية لتقليل التمايز المكاني بين الحضر والريف.	100	33.33
توفير البنية التحتية اللازمة لخدمة المشروعات التنموية في الريف من كهرباء، غاز طبيعي، مياه وصرف صحي.....الخ	60	20.00
إجمالي العينة	320	—

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الاستبيان الخاص بالدراسة .

ملخص

عقب الازمه العالمية المالية عام 2007 زاد الاهتمام بتنفيذ وتعزيز سياسه الشمول المالي لما لها من اهميه والتي تعني التحول من المعاملات النقدية الى المعاملات غير النقدية اي الحسابات والتحويلات البنكية والاهتمام بما لها من مميزات وحمايه للأموال من الضياع ومن امور التلاعب في الاموال وكان الامر يحتاج توعيه واهتماما في الدول النامية والفقيرة ومنها مصر نشر احداث توعيه احداث توعيه للمجال ومشى الامر بخطى متسارعة في قطاعات مختلفة وببطء في قطاعات اخرى واصبحت اغلب او معظم المعاملات تتم الكترونيا بطرق غير نقدية الا ان بعض القطاعات مثل الزراعة ما زال الامر فيها يحتاج توعيه ونشر وعي في مجال العمل بالنظم الالكترونية وتسعى الحكومة المصرية الى تسهيل الوصول للخدمات والمنتجات المالية وتوفير خدمات الاقراض وتسهيل الائتمان لمختلف شرائح المجتمع وخاصة الفقراء منهم ومنهم صغار الزراع لتوجيه المجتمع نحو المعاملات المالية غير النقدي (الشمول المالي) بدلا من المعاملات النقدية مستهدفا تحقيق وعي وحفظ الاموال وترشيد الاستهلاك

ولذا تعرضت الدراسة لبعض المفاهيم النظرية حول الشمول المالي ليفهم القارئ ماذا يعني الشمول المالي وما اهدافه واغراضه وإلى اي حد وصلت تطبيقه في القطاع الزراعي في مصر حيث طرقت الدراسة مفاهيم وأعراف حول الاستبعاد المالي ودور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي ، مفهوم الشمول المالي ومساوئ النظام النقدي وبالتالي مميزات النظام غير النقدي ومعوقات الشمول المالي وتجارب بعض الدول المطبقة في الشمول المالي وعناصر مكونات الشمول المالي والتسقيف المالي وأهمية الشمول المالي والمرأة الريفية ثم تعرضت الدراسة إلى دراسة ميدانية للتعرف على وعي احداث تطوير في الشمول المالي لدى الريفيين والزراعيين بصفة خاصة والتي خلصت منها للوقوف على أهمية وضرورة الشمول ومعوقاته ومشاكله في المجتمع الريفي والذي يمكن أن ينسحب على باقي الريف الزراعي المصري.

كما تضمن الإطار النظري كيفية تحقيق الشمول المالي في مصر والشمول المالي وتطورات وحقائق وارقام وعرض المكونات الإطار المتكامل للشمول المالي حيث تناول الاستقرار والنزاهة والسلامة والحماية للمستهلك المالي وتعرض الاطار النظري ايضا لفرص تحسين الحيايات المالية والخدمات المالية كما تعرض ايضا البحث للتعليم المالي وتحفيز البنك المركزي للشمول المالي للمشروعات الصغيرة وتناولت الدراسة أيضا الوعي المالي والوعي نحو الشمول المالي وعلاقه كارت ميزه للفلاح بالشمول المالي وماذا تحقيق كارت ميزه للفلاح وتفعيل مكوناته وبداية تحوله من كارت فلاح الى كارت ميزه ليدخل دائرة الشمول المالي لدى الحائزين من الفلاحين.

Summary

Introduction: International interest in achieving financial inclusion increased after the global financial crisis in 2007, as policies were implemented through which to enhance and facilitate the access and use of all segments of society for financial services and products and to enable them to use them efficiently, in addition to providing diverse and innovative financial services at low costs through these providers. Services, where only about 25% of adults in the world who earn less than \$2 a day save money in formal financial institutions. Half of adults around the world, or about 2.5 billion people, do not have access to formal financial services, and that 70% of these populations are in developing countries, in addition to the fact that 82% of the adult population of Arab countries do not have access to formal financial and financing services. Representing 184 million Arab citizens. As for establishments, there are about 16–17 million companies and small, medium and micro enterprises in the Arab region who do not have access to finance and financial services, and the volume of non-cash transactions at the global level has increased from about 154 billion transactions in 2011 to about 358 1 billion transactions in 2013 (), 75% of the poor do not deal with banks due to high costs, distances, and excessive requirements to open a financial account. On the other hand, the world witnessed an increase in financial transactions and settlements due to the increase in the movement of international trade, the movement of capital and labor, and local and international economic transactions, as well as due to the technological revolution. This increase in the volume of financial transactions, if it continues to rely on cash payment – which depends on liquid money as a means of payment – may lead to higher rates of money laundering, terrorist financing, tax evasion and financial crimes in general. Therefore, supervisory financial systems all over the world have tended to adopt policies, laws and programs to stimulate the reduction of cash dealings and the gradual transition to the non-cash economy – banking, postal and electronic payment systems – and alternative payment mechanisms include bank and electronic transfers, credit cards, debit cards, and charge cards. checks, bank checks, ATMs, online banking, point of sale, mobile money, smart cards, and other country-specific initiatives (such as online support payments in India, instant gross settlements and money transfers in Nigeria), and other means Which avoids monetary dealings as much as possible. The non-monetary economy in all these cases does not completely eliminate the use of money, but rather reduces the number of monetary transactions to a minimum, due to its economic efficiency and safety in transactions and a limitation of economic crimes. Also, many countries with emerging economies have Implementing similar programs, varying in their extent of success, but expressing the

importance of the subject and the prevailing global agreement on the need to address Hope with him, and among these countries Kenya, Nigeria and India

Research problem: The Egyptian government seeks to facilitate access to financial services and products and to provide lending services to various social strata, especially the poor, youth and women who are unable to access financial services and products in all governorates of the Republic and not to target only the rich. A large number of the poor cannot access financial services and products, and it became clear to them that the intervention of supervisory authorities is indispensable to facilitate the access of the marginalized and the poor, and to enable them to access and use financial products and services, as the Egyptian economy faces many difficulties because the monetary economy is the prevailing system in Egypt. Most transactions are made with liquid money, and the majority of transactions take place in the informal economy, which is estimated at 40% () of GDP in 2013 through the activities of 2.7 million institutions and nearly 8 million people working in this sector. The percentage of real estate owned by Egyptians and unregistered amounted to 92%, and its value was estimated at one trillion Egyptian pounds in 2014.

Research Objectives: Access to various financing means for individuals and owners of micro-enterprises contributes to reducing unemployment, contributing to improving the incomes of the poorest families, and achieving a positive impact on increasing the volume of investment and employment in the national economy. I am short of financial inclusion and finding ways to overcome the causes and factors of exclusion, and do not care about those who choose to exclude themselves from the use of financial products and services.

Financial Exclusion is one of the most important risks facing efforts to combat corruption, so it is necessary to understand the importance of the relationship between financial integrity and financial inclusion that supports stability, through the following: Increasing the culture and awareness of consumers from the lower income groups and small investors, informing them of the risks and benefits associated with the use of various financial products, how to use and manage the financing that small enterprises need for growth and expansion, identifying difficulties and proposing solutions and recommendations that help to adopt financial inclusion by disadvantaged segments of society. Consequently, future goals are determined to enhance financial inclusion in the country, identification of weaknesses and strengths in issues related to financial inclusion, identification of obstacles that will face the implementation process, identification of ways and mechanisms for overcoming obstacles and challenges, ensuring effective coordination between the relevant parties and distributing roles and tasks among them, ensuring compliance Official (governmental) parties with the tasks and

responsibilities entrusted to them and their follow-up, organizing and managing the relationship with the parties involved in building the strategy, defining mechanisms to follow up and measure performance and achievement of the strategy building process. Small farmers are among the groups that need financial inclusion services mainly for access to services that can be supported in them..

Research method and data sources: The descriptive analytical approach was used for data from secondary and primary sources through a stratified random sample. A questionnaire was designed that included all the required indicators for the demand side, supply side

After the global financial crisis in 2007, interest in implementing and strengthening the policy of financial inclusion increased because of its importance, which means shifting from cash transactions to non-cash transactions, i.e. accounts and bank transfers, and attention to their advantages and protection of funds from loss and from matters of manipulation of funds, and the matter required awareness and attention In developing and poor countries, including Egypt, awareness-raising events were published in the field, and the matter moved at an accelerated pace in different sectors and slowly in other sectors such as And most or most of the transactions are done electronically in non-monetary ways, but some sectors such as agriculture still need awareness and dissemination of awareness in the field of working with electronic systems. Small farmers to direct society towards non-monetary financial transactions (financial inclusion) instead of cash transactions, aiming to achieve awareness, save money and rationalize consumption

theoretical concepts about financial inclusion so that the reader understands what financial inclusion means, what its goals and purposes are, and to what extent has its application reached in the agricultural sector in Egypt. Thus, the advantages of the non-monetary system, the obstacles to financial inclusion, the experiences of some applied countries in financial inclusion, the elements of financial inclusion components, financial roofing, the importance of financial inclusion and rural women.

Then the study was subjected to a field study to identify the awareness of development events in financial inclusion among rural and agricultural people in particular, from which I concluded to stand on the importance and necessity of inclusion and its obstacles and problems in the rural community, which could apply to the rest of the Egyptian agricultural countryside.

The theoretical framework also included how to achieve financial inclusion in Egypt, financial inclusion and its developments, facts and figures, and presentation of the components of the integrated framework for financial inclusion, as it dealt with stability, integrity, safety, and protection for the financial consumer.

The theoretical framework also included how to achieve financial inclusion in Egypt, financial inclusion and its developments, facts and figures, and presentation of the components of the integrated framework for financial inclusion, where it dealt with stability, integrity, safety, and protection for the financial consumer. For small projects, the study also dealt with financial awareness and awareness towards financial inclusion, and the relationship of the farmer's privilege card to financial inclusion. What is the achievement of a farmer's privilege card, activating its components, and the beginning of its transformation from a farmer's card to an advantage card, to enter the circle of financial inclusion among the holders of farmers.

المراجع

- 1- محمد عبد الحافظ عبد المطلب - كفاءة استخدام القروض الزراعية في مجالات التنمية الزراعية-رسالة ماجستير-كلية الزراعة-قسم الاقتصاد الزراعي -جامعة الزقازيق -فرع بنها-1992.
- 2- استثمارات الاستبيان.
- 3- اللقاء الريفي السريع.
- 4-The Little Data Book on Financial Inclusion 2015, World Bank Group
- 5- <https://www.worldpaymentsreport.com/download>
- 6- <http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/66a68ad4.pdf>-
- 7- <http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/2E8632127-A1D-40D3-B8D1 6ED3C21A152952//BankList.pdf>
- 8- <http://www.cbe.org.eg/NR/rdonlyres/2E8632127-A1D-40D3-B8D1 E6ED3C21A152952//BankList.pdf>
- 9- http://www3.weforum.org/docs/WEF_ACR_2015/Africa_Competitiveness_Report_2015.pdf
- 10- <http://fletcher.tufts.edu/CostofCash//media/Fletcher/Microsites/Cost%20of%20Cash/CostofCashStudyFinal.pdf>
- 11- Less Cash Less Crime: Evidence from the Electronic Benefit Transfer Program”, National Bureau for Economic Research, Working Paper 19996, March 2014
- 12- The Little Data Book on Financial Inclusion 2015, World Bank Group